

- قررت وزارة التربية والتعليم تدريس
- هذا الكتاب وطبعه على نفقتها
-



المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
التطوير التربوي

مبادئ علم الاقتصاد

للفيف الثالث الثانوي

قسم العلوم الإدارية والاجتماعية

(بنين)

يُوزع مجاناً ولا يُباع

طبعة ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ
٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م

وزارة التربية والتعليم، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السعودية، وزارة التربية والتعليم
مبادئ الاقتصاد للصف الثالث الثانوي: قسم العلوم الإدارية
والاجتماعية ط٣ - الرياض
١١٢ ص : ٢١ × ٢٣ سم
ردمك: ٣ - ٢٣٩ - ١٩ - ٩٩٦٠
١- الاقتصاد - كتب دراسية ٢- التعليم الثانوي - السعودية
كتب دراسية أ- العنوان
ديوي ٠٧١٢ ، ٣٣٠
١٩/٢٣٨٣

رقم الإيداع: ١٩/٢٣٨٣
ردمك: ٣ - ٢٣٩ - ١٩ - ٩٩٦٠

لهذا الكتاب قيمة مهمة وفائدة كبيرة فحافظ عليه واجعل
نظافته تشهد على حسن سلوكك معه.....

إذا لم تحتفظ بهذا الكتاب في مكتبك الخاصة في آخر العام
للاستفادة فاجعل مكتبة مدرستك تحتفظ به.....

موقع الوزارة

www.moe.gov.sa

موقع الإدارة العامة للمناهج

www.moe.gov.sa/curriculum/index.htm

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمناهج

curriculum@moe.gov.sa

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لوزارة التربية والتعليم

المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتُمْ
فَلَكُمْ رُءُوسٌ وَأَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾

(سورة البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩)

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ
الُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾

(سورة الملك: ١٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيد الخلق وخاتم الرسل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.
وبعد، فهذا هو المقرر الثاني من الاقتصاد يحتوي بين دفتيه على منهج مكمل للمقرر الأول الذي سبق أن درسته.

ويشتمل هذا الكتاب على ست وحدات:

الوحدة الأولى: تعرّف بشكل مبسط كلاً من النقود والبنوك ثم تبين دورهما في الحياة الاقتصادية بشكل عام. أما الوحدة الثانية فإنها تتعرض لأهم المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل ميزان المدفوعات وسعر الصرف والقيود على التجارة الدولية. والوحدة الثالثة تناقش أهم القضايا الاقتصادية التي قلماً يخلو اقتصاد من الاقتصاديات المعاصرة من واحدة منها على الأقل. وفي الوحدة الرابعة نتناول موضوع التنمية الاقتصادية والعقبات التي تقف في طريقها، أما في الوحدة الخامسة فنسعرض مفهوم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ثم نعرّف الخطة وعلاقة الخطة بالميزانية العامة للدولة.

ونختتم الكتاب بفصل أخير عن التخطيط ومعالم التنمية في المملكة العربية السعودية، وبنهاية هذا الكتاب نأمل أن نكون قد وفقنا في إعطاء طالب الثانوية العامة خلفية كافية في علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية المهمة التي لها دور كبير في شؤون الإنسانية جمعاء. وبهذه المناسبة نود أن نتقدم بالشكر لوزارة المعارف التي أتاحت لنا هذه الفرصة في إعداد هذا المقرر الذي أعد للمرحلة الثانوية، راجين أن نكون قد وفقنا لأداء خدمة ولو بسيطة لهذا البلد الطيب وأبنائه أمل هذه الأمة وعنوان مجدها، ونتقدم أيضاً بالشكر للإخوة أعضاء قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود الذين أبدوا ملاحظاتهم القيمة على النسخة الأولى لهذا الكتاب.

والله ندعو أن يوفقنا جميعاً إلى طريق الخير والرشاد.

المؤلفان

الفصل الدراسي الأول

الوحدة الأولى

النقود والبنوك

أولاً: النقود

لم تكن النقود معروفة في بداية الحياة البشرية؛ لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك لم تقتض ظهور واستعمال هذه الوسيلة التي أصبحت تؤدي دوراً مهماً في معظم الاقتصاديات المعاصرة إن لم تكن في كلها. ولقد كانت الحاجات التي يسعى الناس إلى إشباعها في الماضي قليلة والرغبات التي يحاولون تحقيقها محدودة والحياة بسيطة وبعيدة عن التعقيد، والوحدات الاقتصادية تعيش استقلالاً شبه ذاتي. في ظل ظروف كهذه يصبح حتى التفكير في استعمال النقود أمراً لا يمكن تصوره أو إدراكه. وإذا كان استعمال النقود أمراً غير وارد في تلك الأزمنة على الإطلاق؛ فإن الناس كانوا يقومون بمعاملاتهم التجارية بواسطة المقايضة.

المقايضة:

المقايضة تعني بكل بساطة تخلي الشخص عن سلعة يمتلكها ولكنه لا يحتاجها مقابل حصوله على سلعة أخرى هو في حاجة إليها. فإذا تخيلنا شخصاً يمتلك مزرعة تنتج الحبوب ولكنها لا تنتج الفواكه، وإذا تصورنا شخصاً آخر ينتج الفواكه دون الحبوب فإن المقايضة تتم عندما يحتاج كل منهما إلى السلعة التي يقوم الشخص الآخر بإنتاجها، فيتم التبادل بينهما بأن يتنازل الشخص الأول عن كيلو من الأرز للشخص الثاني مقابل حصوله على كيلو من التفاح من الشخص الثاني وبهذا يكون كل منهما قد حصل على السلعة التي يريدها ولا يستطيع هو إنتاجها.

غير أن تطبيق نظام كهذا يقتضي أن يكون حجم هذه المعاملات صغيراً وعدد السلع التي تتكوّن منها هذه المعاملات قليلاً حتى لا يواجه مصاعب تعقد تطبيقه إن لم تجعله مستحيلاً.

لكن الدلائل تشير إلى أن الإنسان كلما سار خطوة على طريق التطور والحضارة زادت حاجاته ورغباته، وأنه كلما زادت حاجاته ورغباته، اتسعت وتشابكت المبادلات التجارية وتعقدت الحياة الاقتصادية، وبذلك تختفي المتطلبات الأساسية لنظام المقايضة وتظهر مصاعب كثيرة تجعل تطبيقه والأخذ به أمراً غير ممكن من الناحية العملية.

مصاعب المقايضة:

١- صعوبة تجزئة بعض السلع:

فلو كان الشخص متخصصاً في تربية المواشي وأراد الحصول على كيلو من العسل، ولو كان كيلو العسل يعادل كيلو من اللحم مثلاً فإنه لكي يتمكن هذا الشخص من الحصول على كيلو العسل لابد أن يذبح شاة أو بقرة ويعطي صاحب العسل كيلو اللحم ويصبح التخلص من باقي اللحم مشكلة إذا لم يجد من يرغب في تبادل الباقي بسلع أخرى.

٢- صعوبة إيجاد النسب التي تتبادل بموجبها السلع:

فكلما زاد عدد السلع المعروضة للتبادل أصبحت معرفة ما تعادله كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى أمراً بالغ التعقيد .

٣- صعوبة التوافق في الرغبات بين طرفي العقد:

فإذا كان الشخص يريد الحصول على سلعة معينة فإنه لابد أن يجد شخصاً آخر يعرض هذه السلع للبيع ويريد نفس السلعة التي لديه حتى تتم عملية المقايضة.

كل هذه المصاعب أدت إلى ضرورة التخلي عن المقايضة واكتشاف واستخدام أداة أخرى تتفادى هذه العيوب وتتمشى مع الظروف الجديدة التي فرضتها الحاجة إلى التطور... هذه الأداة هي النقود.

النقود:

تعريف النقود:

عُرِفَت النقود لأول مرة في آسيا الوسطى في القرن السابع قبل الميلاد . ثم انتقلت إلى بلاد الروم حيث ازدهرت وتطورت نتيجة للحضارة الرومانية التي كانت مزدهرة في ذلك الزمن. ولقد

كان لعبدالمك بن مروان الفضل في تحويل النقود البيزنطية إلى نقود إسلامية حينما حول الدينار البيزنطي (الذهبي) إلى دينار إسلامي ظهرت عليه صورته بدلاً من صورة هرقل وكتابات إسلامية بدلاً من الكتابات الإغريقية، إلا أن أول دينار إسلامي عربي خالص ظهر عام ٧٧هـ هجرية. ويمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يكتسب ثقة الناس في التبادل التجاري ويؤدي الوظائف الأساسية التالية:

وظائف النقود:

١- مقياس للقيمة:

من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها النقود كونها الوسيلة التي يُعَبَّرُ بها عن قيم جميع السلع والخدمات الموجودة في المجتمع، إذ إنه من السهل أن يقال إن قيمة سيارة ما ٢٠ ألف ريال بدلاً من أن يقال إن قيمتها تعادل ٢٠٠ كيس من الأرز أو أربعة آلاف كيلو من التفاح. بهذا تسهل مقارنة قيم السلع والخدمات وتصبح عملية اختيار سلع دون أخرى أو تفضيل خدمة على أخرى أكثر سهولة.

٢- وسيلة للتبادل:

وتعني هذه الوظيفة الفصل بين عملية الشراء، فإذا أراد شخص أن يبيع سلعة ويشترى أخرى فإنه يقوم ببيع سلعته أولاً ثم يقبض قيمتها وبعد ذلك يستخدم هذه النقود في شراء السلعة التي يريدها، ولا يخفى ما لهذه الوظيفة من فوائد بالغة الأهمية تؤدي إلى تيسير التعامل الاقتصادي وزيادة حجم المبادلات التجارية.

٣- مستودع للقيمة:

من الملاحظ أن الدخل لا تتفق في العادة حال الحصول عليها وإنما تتفق على فترات متعددة، لذلك أصبح من الضروري الاحتفاظ بجزء منها على الأقل يجعلها جاهزة للاستعمال في أي وقت ولا يتأتى ذلك إلا بالنقود نظراً لما تتمتع به من سيولة كاملة وقابلية للتخزين.

أنواع النقود:

مرت النقود بمراحل متعددة وتطورات عديدة حتى وصلت إلى الشكل الذي نراها عليه في العصر الحديث. ولقد ترتب على هذه المراحل وتلك التطورات أن اتخذت النقود الأنواع الرئيسية التالية:

١- النقود السلعية:

بدأ استعمال هذا النوع في المراحل الأولى من اكتشاف النقود، وذلك حينما بدأت تظهر عيوب المقايضة ومصاعبها التي سلف ذكرها، فمنذ الخطوات الأولى للمجتمعات نحو الحضارة والتقدم أخذت العادات البدائية التي كانت تعتبر نظاماً متبعاً لهذه المجتمعات والظروف المحيطة بها والمعززة لهذا النظام بالتغيير والتبديل، وبذلك أصبحت المقايضة نظاماً لا يمكن تطبيقه. وهنا ظهرت الحاجة إلى نظام جديد يتلاءم مع الظروف الجديدة ويساعد على تحقيق أهداف وآمال هذه المجتمعات.

ولقد تعارفت المجتمعات في البداية على اختيار وسيلة تستخدم كوسيط لتبادل السلع حيث اختيرت سلع متعددة كان أهمها الإبل والأبقار والأغنام، والحبوب كالقمح والشعير، غير أنه سرعان ما اكتشف أن هذا النوع من السلع لا تتوفر فيه الخصائص التي لا بد من وجودها في الأداة التي تصلح أن تكون وسيطاً للتبادل، مثل سهولة الحمل والتخزين والتجزئة، تلك الصفات التي لا تتوفر في السلع المشار إليها. لذلك اكتشف نوع آخر من السلع هو المعادن مثل الحديد والبرونز، لكن كثرة المعروض من هذه السلع أدى إلى انخفاض قيمتها وبالتالي عدم صلاحيتها كوسيط للتبادل. واستمرت هذه التجارب حتى تم الاهتمام إلى الذهب والفضة، وبروز ما فيهما من خصائص (مثل سهولة الحمل والندرة النسبية وسهولة التخزين والتجزئة إلى قطع صغيرة دون فقدان القيمة) جعلهما يستخدمان كوسيط للتبادل لزمن طويل.

غير أنه بمرور الزمن وتتابع الأيام ظهرت ظروف جديدة أعاققت الاستمرار في استعمال هذا النوع من النقود، إذ أدى التطور التكنولوجي والتخصص وتقسيم العمل وانفتاح الاقتصاديات

المختلفة على بعضها إلى زيادة حجم التجارة الدولية زيادة جعلت المعروض من الذهب والفضة لا يكفي لهذه المتطلبات الجديدة، لكل هذه الأسباب توقف استعمال هذا النوع من النقود. وبذلك أصبح استعمال النقود السلعية مقصوراً على النقود المساعدة مثل القرش والقرشين وربع ونصف الريال.

٢- النقود الورقية:

يقصد بهذا النوع من النقود العملة الورقية المتداولة بين الناس... فالريال بفئاته المتعددة يُعْتَبَر عملة المملكة الورقية، والدولار يُعْتَبَر عملة الولايات المتحدة والمارك الألماني يُعْتَبَر عملة ألمانيا... بمعنى أنه لكل دولة عملة ورقية تكون هي قاعدة نظامها النقدي.

ولقد جاء استعمال النقود الورقية كحل للمشكلة التي بدأت تظهر من جراء استعمال الذهب والفضة كوسيط للتبادل. تلك المشاكل التي تركزت حول صعوبة حمل كميات كبيرة من هذه المعادن والمخاطر التي كان يتعرض لها المسافرون وخاصة التجار من سرقة ونهب واعتداء بسبب حمل هذه النقود. ثم عزز ذلك الندرة النسبية للنقود المعدنية بشكل جعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية مما جعل استخدام النقود الورقية أمراً ضرورياً.

لكن الناس في البداية لم يكونوا ملزمين بقبول هذا النوع من النقود، إذ يحق لهم أن يستبدلوها بما يعادلها من نقود معدنية في أي وقت يشاؤون. غير أنه بعد أن وثق الناس بها وتعرفوا على مزاياها أصبحوا ملزمين بقبولها كوسيط للتبادل. إذ لا يستطيع أحد أن يمتنع عن قبول الريال الورقي ويطلب بدلاً من ذلك ما يعادله من الذهب أو الفضة.

٣- النقود المصرفية:

وهي عبارة عن الحسابات الجارية التي تفتحتها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة نتيجة لما يودعه هؤلاء الأفراد والمؤسسات من أموال عند هذه البنوك. فإذا أراد شخص أن يودع جزءاً من دخله لدى بنك من البنوك، فإن هذا البنك يقوم باستلام ذلك المبلغ ويفتح للمودع حساباً بمقدار ذلك المبلغ يتصرف فيه كيفما شاء عن طريق تحرير شيكات على هذا الحساب يزوده البنك بها، والمثال التالي يوضح ذلك: افترض أن محمداً أراد أن يودع لدى بنك عشرة آلاف ريال، فإذا ذهب إلى البنك لهذا الغرض فإنه (أي البنك) يستلم العشرة آلاف ريال ويفتح له حساباً

بهذا المقدار ثم يعطيه دفتر شيكات يتم عن طريقه التصرف بهذه النقود . فإذا أراد أن يدفع ١٠٠٠ ريال من قيمة السيارة التي اشتراها بالتقسيط مثلاً فإنه يحرر شيكاً لوكيل السيارة بمقدار ١٠٠٠ ريال دون حاجة إلى الدفع بالأوراق النقدية (البنكنوت). وعندما يصرف الوكيل هذا الشيك يقوم البنك بخصم هذا المبلغ من حساب محمد لكي يصبح صافي حسابه ٩٠٠٠ ريال وهكذا .

ولقد انتشر هذا النوع من النقود في العصر الحديث نتيجة لما لها من مزايا أهمها:

- ١- أن النقود المصرفية أسهل حملًا من النقود الورقية فقد يصعب حمل مليون ريال في صورة أوراق نقدية لكنه من السهولة بمكان حمل ذلك المبلغ في صورة نقود مصرفية.. إذ إن كل ما على الشخص أن يفعله هو حمل دفتر الشيكات معه .
- ٢- تمتاز النقود المصرفية بصعوبة سرقتها، فإذا سرق دفتر الشيكات فإن هذا لا يعني سرقة الرصيد وذلك على العكس من النقود الورقية .
- ٣- وأخيراً تعتبر النقود المصرفية وسيلة ممتازة في حالة دفع المبالغ الكبيرة بل إنه لا يمكن دفع المبالغ الكبيرة إلا بواسطة الشيكات .

لكل هذه الأسباب أصبح هذا النوع من النقود يشكل الجزء الأكبر من عرض النقود في معظم دول العالم وخصوصاً المتقدمة منها، لكن النقود المصرفية لا تتمتع بصفة الإلزام، بمعنى أن قبولها كوسيط للتبادل ليس إلزاماً كما هو الشأن في النقود الورقية، وهذا يعتبر من أهم الفوارق بين هذين النوعين من النقود .

إلا أنه بدأ يتحول جزء كبير من عرض النقود إلى ما يمكن تسميته بـ (النقود الإلكترونية) خاصة في الدول المتقدمة، وتتمثل النقود الإلكترونية بـ (البطاقات الائتمانية) و (بطاقات الصراف) و (الدفع الإلكتروني لقيمة المشتريات عن طريق الإنترنت أو الهاتف أو رسائل الجوال).

لمحة موجزة عن تاريخ المملكة النقدي:

لقد مر القطاع النقدي في المملكة العربية السعودية بتطورات كثيرة حتى وصل إلى وضعه الراهن الذي يعتبر جيداً إذا ما قورن بمثيله في الدول النامية الأخرى. فقبل عام ١٣٤٥هـ لم يكن للبلاد عملة نقدية خاصة بها، بل إن نظامها النقدي كان يتكون من مجموعة من وحدات النقد الخاصة بدول أخرى كالجنيه الإنجليزي والريال العثماني والريال المصري والروبية الهندية . لكنه في ذلك العام (١٣٤٥هـ) أصدرت الدولة أول عملة وطنية وهي القرش .

وفي عام ١٣٤٨هـ أصدرت لأول مرة الريال الفضي الذي يحتوي على ٢٢ قرشاً، وبذلك أصبح الريال وحدة النقد الوطنية كما حددت العلاقة بينه وبين الجنية الإنجليزي الذي بقي يتداول جنباً إلى جنب مع الريال بواقع عشرة ريالات لكل جنية، غير أنه ما لبث أن تغيرت هذه العلاقة نتيجة لارتفاع أسعار الفضة، حيث أصبح الجنية يساوي أقل من عشرة ريالات فضية، ولكي تعيد الدولة العلاقة بين الريال والجنيه إلى ما كانت عليه قامت بسك ريال فضي جديد يحتوي على نصف ما كان يحتويه الريال الأول.

واستمر الحال كذلك حتى انتهت الحرب العالمية الثانية، حيث توسعت المملكة في تصدير البترول مما زاد من عائداتها النفطية التي كانت تتقاضاها بشكل جنيهات ذهبية. لكنه لا بد من تحويل هذه الجنيهات إلى ريالات فضية عند إنفاقها محلياً، لأن الريال هو وحدة النقد الرئيسية كما أشرنا سابقاً. وهنا تصبح العائدات الحقيقية من البترول معتمدة على الذهب والفضة التي كانت في تغير مستمر وعدم استقرار كبير مما جعل تقدير العائدات، وبالتالي الإنفاق بشكل دقيق أمراً غير ممكن. لذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في النظام النقدي بهدف تطويره وتنظيمه. ولتحقيق هذا الهدف أُنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٣٧٢هـ حيث أُكلت إليها مهمة الإشراف على تطور وتنظيم القطاع النقدي والبنكي كي يصبح قادراً على أداء دوره المتزايد الأهمية على أكمل وجه. وفعلاً بدأت المؤسسة في السنة نفسها التي افتتحت بها في إصدار أول جنية سعودي يساوي أربعين ريالاً ليحل محل الجنيه الإنجليزي ولتصبح العملة كلها سعودية، غير أنه ما لبثت أن سحبت من التداول نتيجة لاستمرار التغير في أسعار الذهب. أما الريال الفضي فقد سحب من التداول هو الآخر في عام ١٣٧٥هـ للسبب نفسه.

لقد كانت الحاجة إلى استعمال النقود الورقية ماسة منذ البداية لكن نظام المؤسسة الصادر عام ١٣٧٢هـ، لم يسمح لها بذلك مما اضطرها إلى إصدار ما سمي «بإيصالات الحجاج» التي هي عبارة عن عملة ورقية قابلة للاستبدال بالفضة عند الطلب، ونتيجة للنجاح الكبير الذي لقيته هذه الأوراق سمح للمؤسسة بإصدار النقود الورقية. وبالفعل ظهر الريال الورقي لأول مرة في شهر محرم ١٣٨١هـ.

بعد ذلك أخذت المؤسسة بالنظام العشري، حيث جعلت الريال مساوياً، لعشرين قرشاً والقرش مساوياً لخمس هللات، وفي عام ١٣٩٢هـ أصدرت مسكوكات معدنية هي كسور الريال (العملة المساعدة) كالخمس والعشر هللات، وبذلك اكتمل النظام النقدي في المملكة.

ثانياً: البنوك

سوف نستعرض فيما تبقى من هذه الوحدة أنواعاً من البنوك هي البنوك التجارية والبنوك المركزية والبنوك الإسلامية.

البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية وهي مؤسسات ائتمانية على استلام الودائع النقدية من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، والتصرف فيها بطريقة تحقق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه البنوك.

والودائع نوعان:

❖ **ودائع تحت الطلب** وهي التي يمكن للمودع التصرف فيها بحرية. فإذا أودع زيد مبلغاً من المال عند بنك من البنوك ليكون تحت الطلب وذلك بفتح حساب جار فإنه يستطيع أن يسحب جزءاً من هذا المبلغ أو كله في أي وقت دون أية قيود أو شروط تحد من حريته في التصرف به.

❖ **ودائع آجلة** تخضع لشروط معينة تنظم عملية السحب منها مقابل حصول المودع على نسبة مئوية من المبلغ المودع تسمى (سعر الفائدة) الذي يعتبر نوعاً من أنواع الربا والذي تحرمه الشريعة الإسلامية ولا تبيح تعاطيه أو التعامل به، ولذلك أقيمت البنوك الإسلامية كما سنرى فيما بعد وفتحت فيها ودايع استثمارية تمكن المودع من الاستفادة من ودايعه إذا حقق البنك أرباحاً، ولكنه يمكن أن يتعرض إلى خسارة في الحالات التي يخسر فيها البنك.

أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية كأية مؤسسة تجارية أخرى إلى تحقيق الربح، ولعل هذا هو الهدف

الرئيسي الذي تم من أجله إنشاؤها .. فالمساهمون الذين يدفعون رأس المال اللازم لقيام بنك من البنوك لا يفعلون ذلك إلا أنهم يتوقعون عائداً على رأس المال يرون أنه كافياً لتعويضهم عن التخلي عن هذا المال المستثمر في إنشاء هذا البنك، وإلا لعزفوا عن ذلك وقاموا بالاستثمار في مشاريع أخرى. ولهذا يجب على القائمين على إدارة البنك مراعاة هذا الاعتبار وعمل كل ما من شأنه تحقيق هذا الهدف إرضاءً لفئة المستثمرين.

ولكي يحقق البنك أقصى الأرباح لابد أن يستثمر في المشاريع ذات العائد الأكبر. لكن هذا النوع من المشاريع يتصف عادة في أن عنصر المخاطرة فيه كبير، إذ إن هناك علاقة طردية في أغلب الأحيان بين الربح وعنصر المخاطرة، فكلما زاد عنصر المخاطرة ارتفع معدل الربح في الغالب والعكس صحيح. ولهذا ربما لا يكون من الحكمة بمكان وضع كل أو معظم أرصدة البنك المخصصة للاستثمار في هذا النوع من المشاريع بحجة أنها أكثر ربحاً من غيرها، لأنه فيما لو منيت هذه المشاريع أو جزء منها بالفشل لأدى ذلك إلى خسارة كبيرة قد تهدد البنك بالإفلاس. كما أن هذا النوع من المشاريع يتصف أيضاً بعدم السيولة التي يحتاجها البنك بسبب طبيعة الأعمال التي يمارسها.

وإذا كان تحقيق الربح هو الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه البنك التجاري فإنه لابد أن يراعي الاعتبارات التالية كي ينجح في تحقيق ذلك الهدف:

السيولة:

إذا كان هدف الربح يرضي ملاك البنك كما أشرنا سابقاً فإن توفر السيولة الكافية عامل مهم جداً في نظر فئة أخرى ربما لا تقل أهمية عن الفئة الأولى.

هذه الفئة هي فئة المودعين، لأن الأموال التي يحصل عليها البنك بشكل ودائع تكون جزءاً كبيراً من الموارد التي يستطيع التصرف فيها لتحقيق هدفه الأساسي، ولو اختفى هذا المصدر لانشلت حركة البنك وأصبح بقاءه متعذباً. ولهذا نجد البنوك التجارية وخاصة في الدول المتقدمة تتنافس تنافساً كبيراً على استقطاب المودعين بشتى الطرق وتسلك مختلف السبل المشروعة في سبيل إرضائهم وكسب ثقتهم.

وإذا كان تقديم الخدمات المتعددة لهذه الطبقة جزءاً من هذه السياسة فإن إقناع المودعين

بسلامة المركز المالي للبنك ووزع الثقة لديهم بأن ودائعهم في أيدٍ آمنة وموثوق بها تأتي في مقدمة أهداف هذه السياسة، إذ لا يعقل أن يودع شخص أمواله في بنك لا يضمن له أبسط الحقوق وهو حصوله على ودائعه متى أراد، وبالطبع لا يستطيع البنك التمكن من ذلك إلا إذا كانت لديه السيولة الكافية لتلبية حاجات المودعين، لكن إذا كان الحال كذلك لماذا لا يحتفظ البنك بكل ما لديه من سيولة؟

السبب في ذلك يعود إلى مبدأ التعارض بين هدف تحقيق الربح وبين السيولة. فإذا احتفظ البنك بجميع ما يملكه على شكل أرصدة نقدية في صناديقه (السيولة الكاملة) فإنه لا يحقق أي ربح، ولكن يتدرج الربح بالزيادة كلما ابتعد عن السيولة حتى يصل إلى أعلى نقطة عندما يصبح رصيده النقدي صفرًا. وتجدر الإشارة إلا أنه إذا اتبع البنك أسلوب السيولة الكاملة فإن هذا سوف يؤدي في النهاية إلى فشله، لأنه لن يحقق أرباحاً وبالتالي يجعل أصحاب رأس المال (الملاك) يقتنعون أنه لا جدوى من استمراره ولا بد لذلك من تصفيته، والنتيجة نفسها قد تتحقق فيما لو اتبع البنك الأسلوب الآخر وهو عدم الاحتفاظ بالسيولة الكافية التي تمكنه من الاستمرار في ممارسة مهامه. لذلك لا بد أن يقوم البنك بالتوفيق بين هذين الاعتبارين وذلك باختيار نقطة وسط تتلاءم مع واقع البنك وظروفه فيكون لديه قدر من السيولة يرضي المودعين ومن الاستثمارات ما يكفي لإرضاء المساهمين.

القبول العام:

لكي يحقق البنك هدف الربح على أكمل وجه لا بد أن يقوم بكل الوسائل الكفيلة بجعل الناس يثقون بأنه يعتبر جزءاً من المجتمع يعاني لمعاناته ويحس بمشاكله ويساهم في إيجاد الحلول لها، ولكي يصل البنك إلى هذه النتيجة يجب عليه تبني أسلوب المبادرة في تقديم الخدمات الاجتماعية التي لا يلزمه القانون القيام بها، كالتبرع للجمعيات الخيرية والأبحاث الطبية والتعاطف مع القضايا الإنسانية، وكذلك المساعدة على تطوير المجتمع ببناء المدارس والمستشفيات مثلاً وتقديمها هدية له. كل هذه الأنشطة لها أثر نفسي كبير يجعل الناس يؤمنون بأن هذا البنك لم ينشأ فقط للحصول على أموالهم وتجميع الأرباح من خلالها، ولكنه أنشئ لخدمتهم ومساعدتهم، الأمر الذي يفرض عليهم التعاون معه وزيادة الإقبال عليه.

وظائف البنوك التجارية:

تمارس البنوك التجارية وظائف متعددة منها بيع وشراء الأوراق المالية وبيع التأمين بأنواعه المتعددة والتعامل بالعملات الأجنبية المختلفة، غير أن أهم وظائف البنوك التجارية هي:

١- نقطة الالتقاء بين المدخرين والمستثمرين:

والبنك حينما يقوم بهذه الوظيفة فإنه يقوم بخدمة كبيرة للاقتصاد ككل، لأنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة المخصصة للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. فإذا افترضنا وجود فئتين مستقلتين من السكان عن بعضهما البعض هما فئة المدخرين وهم الأشخاص الذين يقومون بإدخار ما يزيد من دخلهم عن استهلاكهم، وفئة المستثمرين وهم الذين يقومون باستخدام هذه المدخرات في إنشاء المشروعات الإنتاجية المختلفة، فإن وجود مؤسسة تعمل على استقطاب هذه المدخرات وجعلها متاحة للاستثمار سواء عن طريق البنك نفسه أو عن طريق وحدات اقتصادية أخرى يؤدي إلى استغلال الموارد الادخارية في الاستثمار مما يخدم التنمية ويساعدها على تحقيق أهدافها.

٢- الائتمان لدى البنوك:

الائتمان هو عبارة عن وسيلة يمكن بموجبها زيادة المقدرة الشرائية للأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة. وقد يحدث هذا عندما يقترض شخص شخصاً آخر مبلغاً من المال، فمثلاً إذا أقرض حسن عالياً مبلغ ألف ريال فإن مقدرة حسن على شراء السلع والخدمات المختلفة قد انخفض بمقدار ذلك المبلغ، أما علي فإن مقدرة الشرائية قد زادت بالمقدار نفسه وذلك عن طريق انتقال القوة الشرائية من حسن (الدائن) إلى علي (المدين). وقد يحدث (الائتمان) أيضاً عندما يزيد الحجم الكلي للائتمان كأن تقوم السلطة النقدية بزيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد عن طريق زيادة إصدار النقود مثلاً.

ووظيفة الائتمان تعتبر أهم ما تقوم به البنوك التجارية من وظائف، فعن طريقها تستطع زيادة أو تخفيض كمية النقود المعروضة في المجتمع، عن طريق التوسع في إقراض ما لديها من ودائع أو الحد منه، الأمر الذي قد يؤدي إلى خروج الاقتصاد من أزمة اقتصادية سيئة أو وقوعه فيها كما سترى في الفصول القادمة. لهذا أصبح من الضروري أن تقوم السلطة النقدية (مؤسسة النقد العربي السعودي) بمراقبة البنوك التجارية وسن الأنظمة والقوانين التي تجعل ما تقوم به البنوك التجارية من وظائف وأعمال متفقاً مع السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

تطور البنوك التجارية في المملكة:

كان البنك الهولندي أول بنك افتتح في المملكة وذلك عام ١٣٤٦هـ حيث بقي البنك الوحيد في المملكة حتى عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) حينما بدأت تفتتح بنوك تجارية أخرى وذلك بسبب زيادة تصدير البترول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لقد أدى هذا الارتفاع في صادرات البترول إلى زيادة عائدات المملكة من النفط ومن ثمَّ زيادة الدخل القومي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي ظهور الحاجة إلى وجود نظام بنكي يتفاعل مع الظروف الجديدة ويقوم بأداء الخدمات التي استجبت نتيجة لهذه الظروف. كما تطور دور البنوك التجارية بالمملكة بشكل كبير خلال السنوات الماضية مواكباً بذلك حركة التطور الاقتصادي. ويعكس هذا التطور زيادة عدد فروع البنوك العاملة بالمملكة إلى قرابة ١٣٥٠ فرعاً عام ١٤٢٥هـ.

البنوك المركزية:

البنك المركزي هو المؤسسة التي يوكل إليها مهمة الإشراف على النظام النقدي والبنكي للبلاد وتنظيمه. ولهذا نجد أن لكل دولة بنكاً مركزياً يعتبر السلطة النقدية العليا التي تختص بمراقبة القضايا النقدية والبنكية ومعالجتها والاهتمام بها، وتمثل مؤسسة النقد العربي السعودي البنك المركزي في المملكة العربية السعودية.

أهداف البنك المركزي:

لعل أهم الأهداف التي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقها ما يلي:

١- إيجاد عملة قوية تتمتع باستقرار كبير داخليا وخارجيا:

فالعملة الوطنية بما تتصف به من قوة أو ضعف ومن استقرار أو تذبذب تعكس بصورة دقيقة الحالة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت هذه العملة قوية وتتمتع باستقرار كبير كان الاقتصاد قويا ومبنياً على أسس سليمة، أما إذا كانت العملة ضعيفة فإن هذا يدل على ضعف في الاقتصاد وخلل في هيكله وبنائه.

٢- تطوير النظام النقدي والبنكي للبلاد:

تسعى البنوك المركزية إلى إيجاد أفضل النظم النقدية والبنكية التي تكفل ازدياد النشاط الاقتصادي وتطوره، إذ إنه لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد قوي باستقرار ونمو مطرد ما لم يكن نظامه النقدي على أعلى درجة من التقدم والتطور، والدول النامية تبذل جهوداً كبيرة في هذا المضمار؛ إلا أنها تعاني من تأخر في هذا القطاع غير أن هذا الاهتمام لا يقتصر على الدول النامية فقط. لأن تعقد الاقتصاديات المختلفة وتشابكها وترابطها جعل من الضروري على جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة أن تخضع أنظمتها النقدية والبنكية للفحص والمراجعة المستمرة لكي تتأكد من ملاءمتها للظروف الجديدة التي تحدث من وقت لآخر والتي فرضتها روح التغيير والتجديد.

٣- وضع وممارسة السياسة النقدية التي تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للبلاد:

والمقصود بالسياسة النقدية هو التحكم في كمية النقود المعروضة في المجتمع بشكل يجعلها - بقدر الإمكان- كافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي دون زيادة أو نقصان.

وظائف البنوك المركزية:

لكي يتمكن البنك المركزي من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها يقوم بالوظائف التالية التي تلعب دوراً أساسياً في الوصول إلى تلك الأهداف:

١- وظيفة الإصدار:

كانت البنوك التجارية هي التي تمارس وظيفة إصدار النقود الورقية، وكانت تحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة. لأن قيمة النقود الورقية الاسمية أعلى بكثير من قيمتها كسلعة، ولكن عندما غالت البنوك في استعمال هذه الوظيفة وأسرفت في إصدار النقود الورقية وما تبع ذلك من مشاكل اقتصادية وأزمات لهذه البنوك التجارية أنشئت البنوك المركزية لتتولى إصدار النقود بشكل منظم ومنتز. ولهذا تعتبر هذه الوظيفة أقدم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية على الإطلاق. ويراعي البنك المركزي عند الإصدار قيوداً معينة حتى لا يكون الإصدار مفرطاً فيه بل يكون وفق احتياجات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وما يحقق هدف إيجاد عملة قوية كما ذكرنا من قبل.

٢- بنك الدولة:

يقوم البنك المركزي بأداء خدمات متعددة للدولة، فهو الذي يقوم بالإشراف على حساباتها وإدارة أموالها واستثمار أرصدها، وهو أيضاً يقوم بتقديم القروض إذا ما احتاجت الدولة إلى ذلك وإن كانت بعض الدول لا تجيز ذلك خوفاً من الإسراف في استغلال هذه الوسيلة التمويلية لدرجة تضر كثيراً بالاقتصاد، كذلك يزود البنك المركزي الدولة بالرأي والإرشاد حول المسائل الاقتصادية خصوصاً النقدية منها.

٣- بنك البنوك:

وكما أن البنك المركزي يعد بنكاً للدولة فهو أيضاً يعد بنكاً للبنوك التجارية، حيث يقدم لها خدمات بنكية متعددة ذات أهمية كبيرة. ففي الوقت الذي يقوم فيه الأفراد بفتح حسابات لهم في البنوك التجارية نجد أن هذه البنوك بدورها تقوم بفتح حسابات لها عند البنك المركزي، حيث تودع بها جزءاً من أرصدها. وإذا احتاجت البنوك التجارية إلى سيولة نقدية أو وقعت في ضائقة

مالية فإنه يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على قروض تساعد على اجتياز تلك الضائقة، ومن ناحية أخرى يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من مجموع ودائعها في صورة نقود سائلة تسمى الاحتياطي القانوني، والغرض من الاحتياطي القانوني سلامة البنوك التجارية وحماية النظام المصرفي وإحكام الرقابة على الائتمان. ومن الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، تسوية الحسابات اليومية فيما بينها أو ما يسمى بالمقاصة. كذلك يقدم البنك المركزي الاستشارات الاقتصادية والمالية للبنوك التجارية، كما يزودها بالمعلومات التي تريد الحصول عليها والتي تتعلق بالأسواق المالية والنقدية كما يبيعها العملات الأجنبية التي تحتاجها لأداء مهامها البنكية.

مؤسسة النقد العربي السعودي:

افتتحت مؤسسة النقد في أوائل سنة ١٣٧٢هـ لتكون البنك المركزي للمملكة العربية السعودية، وفيما يلي نستعرض باختصار الوظائف الرئيسية التي تؤديها المؤسسة في ضوء دراستنا للبنوك المركزية:

١- وظيفة الإصدار:

كان النظام الأساسي للمؤسسة الصادر ١٣٧٢هـ يحظر عليها إصدار النقود الورقية غير أن ما حدث لأسعار الذهب والفضة من تغيرات جعل الاستمرار في استعمال النقود المصرفية كوسيط للتبادل أمراً مستحيلاً، لذلك كان لزاماً على المؤسسة أن تعيد النظر في نظامها بحيث تتمكن من إصدار العملة الورقية لتتفادى تلك المشاكل. وبالفعل تم لها ذلك بصورة تدريجية، فبدأت بإصدار إيصالات الحجاج التي لقيت نجاحاً كبيراً، مما أدى إلى السماح للمؤسسة بإصدار النقود الورقية ورفع الحظر الموجود في نظامها الأساسي الذي كان يمنعها من إصدار ذلك النوع من النقود، وهكذا أصبحت المؤسسة تمارس وظيفة الإصدار كأى بنك مركزي آخر.

٢- وظيفة المؤسسة كبنك للدولة:

يتم إيداع جميع إيرادات الدولة سواء من البترول أو من غيره لدى مؤسسة النقد لحساب وزارة المالية، كما يتم الصرف منه بواسطة شيكات تسحب على هذا الحساب، وبذلك تقوم المؤسسة بالإشراف على هذه الأموال، كما تقوم باستثمار الفوائض والاحتياطات النقدية عن طريق شراء الذهب والفضة والأوراق المالية، وفي المؤسسة قسم للبحوث أو الإحصاء يقوم بعمل الدراسات الاقتصادية والمالية سواء المتعلقة منها بالاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي. أما فيما يتعلق بتقديم القروض للدولة فإن النظام لا يجيز ذلك.

٣- وظيفة المؤسسة كبنك البنوك:

تؤدي المؤسسة وظيفتها كبنك للبنوك مثل أي بنك مركزي آخر، فهي تشرف على الأنظمة والقوانين التي تتبعها البنوك التجارية في أداء مهامها، وهي كذلك تزود البنوك بالمعلومات الاقتصادية والمالية التي تطلب الحصول عليها. كما أنها تفرض على البنوك احتياطياً قانونياً يحدد وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد، وكمثال على ذلك، فقد قامت المؤسسة عندما انخفضت السيولة في الاقتصاد بتخفيض الاحتياطي القانوني من ١٥٪ إلى ١٢٪ عام ١٣٩٩هـ ثم تم تخفيضه مرة أخرى إلى ٧٪ عام ١٤٠٠هـ لكي تزيد هذه السيولة، لأنه كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي، انخفضت كمية النقود والعكس صحيح، كذلك تقوم المؤسسة بتسوية الحسابات بين البنوك التجارية حيث توجد ثلاث غرف مقاصة في الرياض وجدة والدمام. أما فيما يتعلق بتقديم القروض للبنوك التجارية فإن النظام يمنع المؤسسة من القيام بذلك، نظراً لارتباط القروض بالربا الذي يتنافى مع مبادئ الإسلام وتعاليمه، غير أنه متى حلت في بنك من البنوك ضائقة مالية تقتضي المساعدة والتدخل من قبل المؤسسة فإنها تستطيع مد يد العون عن طريق إيداع جزء من أموال الدولة لدى هذا البنك حتى يمكنه الخروج من ضائقته.

البنوك الإسلامية:

تحدثنا في الجزء السابق من هذا الفصل عن البنوك التجارية وبيننا أهدافها ووظائفها التي تقوم بها لتحقيق هذه الأهداف. واتضح من الحديث أن هذه البنوك تتعامل بالربا عن طريق منح فائدة للمقرض نظير تنازله عن ماله لفترة زمنية معينة والحصول على فائدة من المقرض، لكن الإسلام حرم الربا ونهى عنه حيث قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥). وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٧٨). ولعن رسول الله آكل الربا (أي المقرض) وموكله (أي المقرض) وكتابه وشاهداه، وقال: هم سواء (رواه مسلم).

غير أنه نظراً للدور الكبير الذي تلعبه البنوك سواء في تجميع وتهيئة المدخرات لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تقوي القاعدة الاقتصادية وترسي دعائمها، وتوفير الوسائل والسبل التي تساعد على تطور التبادل التجاري بين الدول الذي أصبح ضرورة تملحها الظروف الاقتصادية وسمة من سمات المجتمعات الحديثة؛ فقد أصبح من الضروري إيجاد نوع من البنوك يتمكن من ممارسة كل هذه الوظائف، وفي الوقت نفسه يتمشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ويهتدي بهديها، هذه البنوك هي البنوك الإسلامية التي بدأت في الظهور عام ١٣٨٩هـ عندما أسس بنك فيصل الإسلامي في القاهرة ثم توالى بعد ذلك افتتاح هذه البنوك وهي في تزايد مستمر، بل إن المعاملات المصرفية الإسلامية التي هي من نتاج البنوك الإسلامية صارت تستخدم في كثير من البنوك التجارية التقليدية حتى في بعض البنوك خارج الدول الإسلامية، وعلى هذا فيمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه «مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع».

أهداف البنوك الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها في الهدفين التاليين:

١- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تهدف البنوك الإسلامية إلى المساعدة على تنمية المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته المختلفة

لما في ذلك من قوة للإسلام والأمة الإسلامية، وهي في ذلك تنطلق من مبدأ الإسلام الذي يعطي المصلحة العامة الأولوية ويجعلها هدفه الأساسي، ولعل هذا من أهم الفوارق التي توجد بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية (الربوية) التي تسعى إلى تحقيق الربح والتركيز عليه حتى لو كان في ذلك تعارض مع المصلحة العامة.

٢- تخلص المعاملات البنكية من الربا؛

لا يستطيع أحد إنكار أهمية الخدمات البنكية والدور الأساسي الذي تلعبه في سبيل إيجاد اقتصاد متطور قادر على تحقيق الأهداف العامة لأية أمة من الأمم. غير أن هذه الخدمات تمارس من قبل بنوك تتخذ الربا قاعدة ومنطلقاً عن طريقه تؤدي هذه النشاطات. لهذا اضطلعت البنوك الإسلامية بمهمة أداء هذه الخدمات مع استبعاد المعاملات الربوية منها عن طريق الإقراض بدون فائدة وأخذ مبلغ مقطوع ومتفق عليه مقدماً نظير الخدمات التي يقدمها البنك للعميل وجعل المودع شريكاً في المشروع يكسب إذا كسب ويخسر إذا خسر. وهذا في حد ذاته إنجاز كبير يمكن من القيام بالخدمات البنكية التي لا غنى لأي اقتصاد عنها دون الوقوع فيما يتعارض مع الشريعة الإسلامية ويتنافى مع أسسها ومبادئها، كما أنه يعني خروج الأمة الإسلامية من مرحلة التقليد الأعمى للأمم الأخرى إلى مرحلة التمحيص والتقويم والتحوير فتأخذ كل ما يلائمها ويتفق مع مبادئها وقيمها وترفض كل ما يتعارض مع ذلك.

وظائف البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بعدة وظائف الغرض منها تحقيق الأهداف الرئيسية السابقة وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

١- تجميع وحشد الأموال للاستثمار:

يسعى البنك إلى جمع الأموال من الأفراد والمؤسسات المختلفة لاستخدامها في أوجه الاستثمار التي تخدم التنمية وتساعد على تحقيق أهدافها؛ لأنه كلما زاد الإنفاق على الاستثمار،

زاد الدخل القومي وارتفع مستوى المعيشة وزاد مستوى التقدم الاقتصادي والحضاري، وتستخدم هذه الأموال عن طريق الاستثمار المباشر، وذلك بأن يقوم البنك وحده بتأسيس المشروع الاستثماري والإشراف عليه أو أن يدخل مع مساهمين آخرين تتحدد حصة كل منهم بمقدار نصيبه في رأس المال.

والبنك لا يدفع للمودعين نسبة مئوية من ودائعهم، لأن هذا هو سعر الفائدة وهذا هو الربا وهذا ما تفعله البنوك التجارية لكنه بدلاً من ذلك يجعل المودعين شركاء في المشروع ينالون نصيبهم من الربح ويتحملون نصيبهم من الخسارة.

٢- التعريف بالخدمات غير الربوية والعمل على نشرها:

ولكي يقبل الناس على الخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك لابد من أن يتعرفوا على هذه البنوك وعلى طبيعة الفوارق التي توجد بها وبين البنوك الربوية. ولقد نجحت البنوك الإسلامية في القيام بهذه الوظيفة حتى أن البنوك التقليدية صارت تنافس البنوك الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ولا شك أن الإقبال الكبير على البنوك الإسلامية التي افتتحت في العديد من الدول الإسلامية، لدليل على نجاح هذه البنوك وتضامن المسلمين ودعمهم لها لتخليص التعامل المصرفي المحرم. والتعريف بالبنوك الإسلامية في حد ذاته لا يكفي، ولكن لابد من العمل على انتشارها كي تصل إلى أكبر عدد من المسلمين.



أسئلة الوحدة الأولى

- س١ : عرف المقايضة، وما هي الصعوبات التي تواجهها؟.
- س٢ : عرف النقود، واذكر وظائفها مع شرح موجز لها .
- س٣ : اذكر أنواع النقود، وفرق بينها .
- س٤ : ما الأسباب التي جعلت النقود المصرفية تنتشر أكثر من غيرها؟
- س٥ : عرف البنوك التجارية، وما هي وظائفها وأهدافها؟
- س٦ : عرف البنوك المركزية ، وما هي أهدافها والوظائف التي تقوم بها؟
- س٧ : ما هي وظائف مؤسسة النقد السعودي، وما الفرق بينهما وبين وظائف البنوك المركزية؟
- س٨ : اذكر أهداف ووظائف البنوك الإسلامية .

الوحدة الثانية

التجارة الدولية

التجارة الدولية

يعتبر القطاع الخارجي - أو التجارة الدولية (الخارجية) من أهم القطاعات الاقتصادية لأي بلد نظراً لاعتماد الدول المتزايد بعضها على البعض الآخر، وإن كانت الأهمية النسبية لهذا القطاع تختلف من بلد إلى آخر. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن أهمية التجارة الدولية تبدو واضحة فيما لو بحثنا عن مصادر السلع المختلفة التي نقوم باستهلاكها ابتداءً من المواد الغذائية إلى الملابس إلى وسائل المواصلات وإلى آخر هذه السلع فكثير منها ليس من إنتاجنا وإنما هو إنتاج دول أخرى قمنا باستيرادها لإشباع حاجتنا. واستيرادنا لهذه السلع يتم عن طريق تصديرنا للبتروال الذي تشكل عائداته جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي، وهذا الاعتماد الكبير على عائدات البتروال التي نحصل عليها نظير بيع بتروالنا في الأسواق العالمية يعكس بشكل واضح الأهمية الخاصة للتجارة الدولية بالنسبة للمملكة.

أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية:

في بداية الحديث عن التجارة الدولية قد يكون من الأفضل الإشارة إلى أهم الفروق بينها وبين التجارة المحلية مما قد يعزز معرفتنا للتجارة الدولية ويجعل تصورنا لها واضحاً، هذا ويمكن حصر هذه الفوارق في النواحي التالية:

أ- من ناحية الأسواق:

يتم تبادل السلع والخدمات محلياً في أسواق البلد نفسه: تلك الأسواق التي تخضع لقوانين ومعايير موحدة، فالشروط والقوانين التي تتعلق ببيع وشراء سلعة معينة في الرياض هي نفس الشروط والقوانين التي تتعلق ببيع وشراء هذه السلعة في جدة أو الدمام، وأذواق المستهلكين في جدة هي تقريباً نفس أذواق المستهلكين في الدمام أو في الرياض بشكل عام، وإن حدث اختلاف فهو اختلاف نسبي لا يغير من الصورة ولا يؤثر على الجوهر، حتى الدول التي تتكون من ولايات

لها حكوماتها المحلية نجد أن القوانين التي تحكم تبادل السلع والخدمات في داخل هذه الولايات موحدة في معظم الأحيان.

لكن هذا الوضع يختلف كثيراً بالنسبة للتجارة الدولية، فالتبادل التجاري هنا يتم في أسواق تابعة لدول متعددة لكل منها قوانينها وسياساتها الخاصة بها، فالسيارات اليابانية مثلاً تباع في الأسواق السعودية والأمريكية والفرنسية وهكذا. وكل سوق من هذه الأسواق يتميز بطابع يجعله مختلفاً عن الأسواق الأخرى سواء من ناحية الذوق أو اللغة أو العادات والتقاليد أو الأنظمة التي تحكم هذه الأسواق. إن هذا الانفصال في الأسواق هو بالتأكيد من العوامل التي تجعل تدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي أصعب بكثير من تدفقها على المستوى المحلي.

ب- من ناحية عناصر الإنتاج:

تختلف حركة انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بين المناطق المختلفة ضمن البلد (الواحد) عنها بين الدول المختلفة بشكل كبير. فلو حدث ارتفاع كبير في أجور العمال في كل من الجبيل وينبع بالمقارنة بأجور العمال في المدن الأخرى بسبب تشغيل المشاريع الصناعية في هاتين المدينتين لانتقل عدد كبير من العمال من المدن الأخرى إلى الجبيل وينبع (على افتراض أن هذا الارتفاع في الأجور يبرر الانتقال). ولو حدث ارتفاع كبير في العائد على رأس المال في المنطقة الشرقية بالمقارنة بنظيره في المناطق الأخرى داخل المملكة لبدأ رأس المال يتدفق على هذه المنطقة متنقلاً من بقية المناطق الأخرى. لكن هذا الأمر يختلف بالنسبة للتجارة الدولية، إذ ليس من السهل أن يهاجر العمال إلى الدول التي تكون فيها معدلات الأجور مرتفعة، وذلك بسبب القوانين والأنظمة والسياسات التي تعوق هجرة الأيدي العاملة دولياً. والأمر كذلك بالنسبة لانتقال رأس المال بين الدول، فهناك من الدول من تضع قيوداً على خروجها، ومنها من تضع قيوداً على دخوله إليها. لهذا ففي الوقت الذي تتوافر فيه الحرية لانتقال عناصر الإنتاج على المستوى المحلي لا تتوافر مثل هذه الحرية بشكل كافٍ على المستوى الدولي.

ج- من الناحية السياسية:

تتم التجارة الدولية بين دول مستقلة تتمتع كل منها بحق السيادة فوق أراضيها وتضع من الأنظمة والقوانين والسياسات ما تراه كفيلاً بتعزيز هذه السيادة وتحقيق الأهداف الوطنية المتوخاة. وتحقيق هذه الأهداف قد يفرض على الدول اتخاذ سياسات تتعارض مع السياسات الاقتصادية للدول الأخرى، أو على الأقل ليست في مصلحة التجارة الدولية بصفة عامة، فمثلاً قد تضطر الدول إلى فرض ضرائب جمركية عالية على السلع المستوردة التي لها مثيل ينتج محلياً حتى لا يؤدي استيراد هذه السلع إلى وأد الصناعات المحلية التي لم تتمكن بعد من منافسة الصناعات الأجنبية، أو قد يفرض الأمن القومي لدولة من الدول منع تصدير سلعة معينة ذات أهمية استراتيجية كبيرة (كاليورانيوم مثلاً) للخارج. كذلك قد تمتنع الدولة عن تصدير سلعة ذات أهمية بالغة لدولة ما لإجبارها على تغيير موقفها تجاه قضية معينة مثلما حدث في عام ١٣٩٣هـ عندما أوقفت المملكة وبقية الدول العربية المصدرة للبتروك ضخ البتروك إلى الولايات المتحدة وكل الدول التي كانت تساند إسرائيل في حرب رمضان. وكما حدث عندما أوقفت مؤقتاً الولايات المتحدة تصدير القمح وأجهزة الكمبيوتر إلى الاتحاد السوفيتي احتجاجاً على تدخله العسكري في أفغانستان.

كل هذه الاعتبارات لا تنطبق بالطبع على التجارة المحلية؛ لأنها تتم بين مناطق تشكل جميعاً كياناً واحداً، غير أن هذا لا يعني أن الدول لا تتدخل إطلاقاً في التجارة المحلية لكن طبيعة وأهداف هذا التدخل تختلف عن طبيعة وأهداف التدخل في التجارة الدولية.

د - من الناحية النقدية:

تستخدم في التجارة المحلية وحدة نقد واحدة وهي وحدة النقد الوطنية. ولهذا نجد أن جميع السلع والخدمات المعروضة في أسواق المملكة سواء في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب يتم تبادلها بواسطة عملة واحدة هي الريال. وهذا صحيح بالنسبة لجميع الدول، فالدينار الكويتي هو وحدة النقد المستخدمة كوسيط للتبادل في الأسواق الكويتية والجنية المصري هو وحدة النقد المستعملة في الأسواق المصرية وهكذا. غير أن هذا يختلف بالنسبة للتجارة الدولية لأنها - كما ذكرنا - تتم بين دول متعددة لكل منها عملتها الخاصة بها ونظامها النقدي المتميز، فعندما يستورد

التاجر السعودي تلفزيوناً يابانياً لا بد أن يدفع قيمته بالين الياباني وعندما يشتري سيارة أمريكية لا بد أن يدفع قيمتها بالدولار الأمريكي وعندما يشتري ملابس فرنسية لا بد أن يدفع قيمتها بالفرنك الفرنسي. ولهذا يتم استخدام العديد من العملات المختلفة في التجارة الدولية.

أسباب قيام التجارة الدولية:

لعل أهم العوامل التي تدعو الدول إلى الدخول في التجارة الدولية تنحصر فيما يلي:

١- اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول:

إن نظرة سريعة إلى دول العالم من ناحية اقتصادية تشير إلى التفاوت الكبير في توزيع عناصر الإنتاج بين هذه الدول، إذ إن هناك دولاً تعاني من فائض في رأس المال، ونقص في العمل، وهناك دولاً - على النقيض من ذلك - تعاني من عجز في رأس المال وفائض في السكان، كما أن هناك دولاً تعاني من عجز كبير في الأراضي الصالحة للزراعة، بينما توجد دول أخرى لديها فائض كبير في ذلك. فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج لديها فائض كبير في رأس المال النقدي الذي يمكن من الحصول على رأس المال العيني (كيف تحقق ذلك؟) ولكنها تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة، ومصر والهند ودول أخرى مشابهة تعاني من عجز كبير في رأس المال، بينما يوجد لديها فائض كبير في الأيدي العاملة، وأخيراً هناك دول مثل السودان وأستراليا لديها مساحات زراعية شاسعة ولكن ينقصها رأس المال الكافي والأيدي العاملة المدربة لاستغلال هذه الأراضي الاستغلال الأمثل.

لهذا اكتشفت الدول منذ زمن طويل حقيقتين مهمتين أولهما: أنه يصعب أن تنتج كل دولة كل ما تحتاجه من السلع. فلو أخذنا السلع الزراعية كمثال لوجدنا أن الظروف المناخية والجغرافية في بعض الدول تجعل من المستحيل عليها أن تنتج سلعاً زراعية معينة إلا بتكاليف باهظة، فالظروف المناخية للمملكة العربية السعودية مثلاً لا تمكنها من إنتاج الكمثرى والشاي وبعض السلع على نطاق تجاري. أما الحقيقة الثانية أنه عندما تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاجها. بسبب التباين في عناصر الإنتاج الذي سبق الحديث عنه - يزداد الإنتاج العالمي من السلع ويتسع حجم التجارة الدولية وترتفع معدلات الاستهلاك، مما يؤدي إلى مستويات معيشية أفضل.

٢- اختلاف المستوى التكنولوجي بين الدول:

يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تبايناً كبيراً بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فبينما نجد الدول المتقدمة قد حققت مستويات عالية جداً من التكنولوجيا مكنتها من السيطرة على الآلة وسخرتها لخدمة أغراضها المتعددة وحاجاتها المتنوعة، نجد أن الدول النامية لا زالت في بداية الطريق الموصل إلى المعرفة التكنولوجية والإلمام بأسرارها وخباياها. لهذا نجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في إنتاجها، حتى بين الدول المتقدمة نجد أن طبيعة المستوى التكنولوجي تحدد أنواع السلع التي تتخصص كل دولة من هذه الدول في إنتاجها. فاليابان مثلاً تتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب مهارات فنية عالية مثل المسجلات والكاميرات والراديوهات والتليفزيونات بسبب ما وصل إليه عمالها من مستويات متقدمة في التعليم والتدريب، وسويسرا تتخصص في إنتاج الساعات بسبب دقة ومهارة مالدورها من أيد عاملة، والولايات المتحدة في إنتاج السيارات والآلات الضخمة بسبب مالدورها من وفرة في رأس المال ومن الأيدي العاملة. أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في إنتاج السلع التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل البترول والمعادن والقطن (لماذا؟).

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن المستوى التكنولوجي لأي بلد لا يقف عند حد معين، بل يتغير نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية فالدول المستوردة للتكنولوجيا في الوقت الحالي قد تصبح في يوم من الأيام مصدراً لها كما حدث في اليابان، حيث كانت حتى وقت قريب من الدول النامية، أما الآن فهي تنافس أكثر الدول تقدماً في معظم المجالات وأصبح بإمكانها تصدير التكنولوجيا إلى كثير من دول العالم، وكما حدث لدول أخرى مثل كوريا والصين وماليزيا والهند التي أخذت تخرج من مصاف الدول النامية لتصبح دولاً صناعية.

٣- الوفورات الاقتصادية:

هناك بعض السلع التي لا يمكن إنتاجها على مستوى تجاري إلا إذا كان عدد الوحدات المنتجة منها كبيراً، بحيث يزيد عن حاجة السوق المحلي، ويترتب على ذلك أن يكون العرض أكبر من الطلب المحلي في كثير من الأحيان. والطريقة الوحيدة لإنتاج مثل هذه السلع محلياً هي تصدير الفائض إلى الأسواق الأجنبية المختلفة. وإذا كانت الدولة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج هذه

السلعة، فإن هذه السلعة قد تصبح مصدراً مهماً للدخل القومي، ولعل أوضح مثال على ذلك هو تركيز المملكة على صناعة البتروكيماويات التي يشكل السوق المحلي جزءاً صغيراً جداً من الطلب الكلي عليها، ولو أن السوق المحلي هو سوقها الوحيد، لما قررت المملكة القيام بهذه الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على ضخامة رأس المال، كما تعتمد على توفر الأيدي الفنية العالية الكفاءة والتدريب، ولكن تقوم المملكة بالإنتاج في هذا المجال اعتماداً على تصريف منتجات صناعة البتروكيماويات خارج حدودها عن طريق التجارة الخارجية.

كل هذه العوامل التي سبق ذكرها تؤدي إلى نتيجة حتمية هي اختلاف المزايا (أو التكاليف) النسبية لإنتاج السلع المختلفة بين البلدان. فقد تكون لدولة ما مزايا مطلقة في إنتاج سلع معينة، ولكن لها مزايا نسبية في إنتاج سلعة واحدة من هذه السلع. ولكن ما المقصود بالمزايا المطلقة والمزايا النسبية؟

لنفرض أن هناك دولتين تنتجان جميعاً سلعتين هما الحديد والقمح، فإذا كانت الدولة (أ) تنتج كلا السلعتين بتكاليف أقل من تلك التي تنتج بها الدول الأخرى (ب) نفس السلعتين أصبح للدولة (أ) مزايا مطلقة في إنتاج هاتين السلعتين. ولكن قد تكون التكاليف التي تنتج بها الدول (أ) إحدى السلعتين (ولتكن الحديد مثلاً) أقل من التكاليف التي تنتج بها القمح، في هذه الحالة نقول إن للدولة (أ) مزايا نسبية في إنتاج الحديد لأنه من مصلحتها التخصص في إنتاج الحديد وترك إنتاج القمح للدول الأخرى، لأن العائد على الدولة (أ) من التخصص والتركيز على إنتاج الحديد أكبر مما تدفعه للدولة (ب) نظير استيرادها ما تحتاجه من القمح.

ميزان المدفوعات:

سبق أن أشرنا أنه لا توجد دولة في العالم يمكن أن تعتمد اعتماداً كلياً على نفسها في كل ما تحتاجه من سلع وخدمات، بل لابد من وجود نوع من الاعتماد على ما تحتاجه الدول الأخرى، ويتوقف حجم هذا الاعتماد ونوعيته على مدى ما وهبها الله من الموارد والإمكانات وما هيأ لها من الوسائل والظروف. لهذا نشأ التعامل بين الدول وازداد حجمه وأصبح سمة من سمات الاقتصاديات الحديثة. ولا بد لكل بلد في هذه الحالة أن تقوم بتسجيل هذه المعلومات كي تكون على بينة من النتائج المتحققة من تعاملها مع العالم الخارجي.

ويتم تسجيل هذه المعاملات فيما يسمى بميزان المدفوعات الذي يمكن تعريفه بأنه سجل منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة وبين العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. فإذا كانت نتيجة هذه المعاملات وجود حقوق للبلد أكثر مما عليه من التزامات تجاه بقية البلدان حقق ميزان المدفوعات فائضاً يتمثل في الفرق بين حقوقه والتزاماته، أما إذا كانت التزاماته أكثر من حقوقه عانى ميزان المدفوعات من عجز يساوي الفرق بين الالتزامات والحقوق.

أقسام ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات من الناحية الأفقية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: حساب المعاملات الجارية وحساب حركة رؤوس الأموال وحساب تحركات الذهب والاحتياطيات، كما يمكن تقسيمه من الناحية الرأسية إلى قسمين: دائن ومدين، والحساب الدائن هو ما يسجل به ما يملكه الشخص من أموال وحقوق تكون في ذمة الغير، أما الحساب المدين فعلى العكس من ذلك يسجل به ما على الشخص من أموال وحقوق.

وأقسام ميزان المدفوعات من الناحية الأفقية هي:

أولاً: حساب المعاملات الجارية:

يسجل في هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية التي تتعلق بتدفق السلع والخدمات من وإلى البلد بمعنى أن هذا الحساب يشكل سجلاً وافياً لكافة قيم السلع والخدمات التي يستوردها البلد من بقية دول العالم، وكذلك لقيم جميع السلع والخدمات التي يقوم بتصديرها إلى هذه الدول. ولهذا الحساب أهمية كبيرة في إعطاء صورة واضحة عن حالة الدولة الاقتصادية، نظراً لما للسلع والخدمات من أهمية كبرى في التجارة الدولية.

ثانياً: حساب حركة رؤوس الأموال:

ويسجل في هذا الحساب جميع حقوق والتزامات رعايا الدولة تجاه رعايا البلدان الأخرى مثل الأسهم والسندات وودائع البنوك وما شابه ذلك. فعندما يشتري سعودي أرضاً في أمريكا أو أوراقاً مالية في بريطانيا أو يودع أموالاً في سويسرا فإن هذا يعني خروج رأس المال من المملكة إلى هذه البلدان، ومن ثمّ لا بد من تسجيله في الجانب المدين من ميزان المدفوعات السعودي. أما إذا أقام مستثمر أجنبي مشروعاً في المملكة أو اشترى أسهماً في شركة محلية فإن هذا يعني دخول رأس المال إلى المملكة، وبالتالي يسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

ثالثاً: حساب تحركات الذهب:

ويسجل في هذا الحساب جميع التحركات التي يتخذها الذهب خلال الفترة الزمنية التي يحسب بها ميزان المدفوعات. فعندما يخرج الذهب من البلد يسجل ذلك في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وكأنه سلعة تم تصديرها والعكس يحدث عندما يدخل الذهب، حيث يسجل في الجانب المدين وكأنه سلعة تم استيرادها.

أما من الناحية الرأسيّة فإنه كما أسلفنا يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين دائن ومدين.

ففي الجانب الدائن : تسجل جميع المعاملات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة حصيلة البلد

من العملات الأجنبية خلال الفترة التي يشملها ميزان المدفوعات مثل: تصدير السلع والخدمات وقدم رأس المال في صورة استثمارات أجنبية مثلاً. وبعبارة أخرى يسجل في الجانب الدائن جميع متحصلات الدولة التي تمت خلال الفترة التي سجل بها ميزان المدفوعات.

أما الجانب المدين : فإنه يحتوي على مدفوعات الدولة خلال الفترة نفسها والمتمثلة في استيراد السلع والخدمات وخروج رأس المال نتيجة استثماراتنا في الخارج وكل ما يعتبر تسرباً من الدخل القومي. والجدول التالي يوضح الصورة التي يتخذها ميزان المدفوعات بشكل عام:

جدول رقم (١) نموذج لميزان المدفوعات^(١)

مدين	دائن	الحسابات والبندود
		حساب المعاملات الجارية:
	×	أ- صادرات سلعية.
×		ب- واردات سلعية.
	×	ج- صادرات خدمات.
×		د- واردات خدمات.
		حساب حركة رؤوس الأموال:
		أ- إلى الداخل
	×	١- طويل الأجل
	×	٢- قصير الأجل
×		أ- إلى الخارج
×		١- طويل الأجل
×		٢- قصير الأجل
		حساب تحركات الذهب:
	×	أ- صادرات
×		ب- واردات
		السهو والخطأ

(١) الدكتور فايز إبراهيم الحبيب والدكتور السيد عبدالعزيز دحية. الدخل القومي والتجارة الخارجية، مطبعة المدني،

١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ص ١٨٨.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

لقد سبقت الإشارة إلى أنه إذا كانت التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي أكبر من التزامات العالم الخارجي نحوها عانت هذه الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، أما إذا كانت التزاماتها أقل من حقوقها حقق ميزان المدفوعات فائضاً يتحدد مقداره بالفرق بين هذه الحقوق والالتزامات، والفائض والعجز كلاهما يعبر عن خلل في ميزان المدفوعات. والوسائل التالية تستخدم في العادة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات:

١- أن تقوم الدولة بسداد العجز في ميزان مدفوعاتها باستخدام أرصدها من الذهب والعملات الأجنبية مثل ما فعلته المملكة في عام ١٩٧٨م عندما عانى ميزان المدفوعات السعودي من عجز بلغ ٢٢٣٠ مليون ريال، أما إذا لم تمتلك الدولة أرصدة كافية لهذا الغرض فإنها قد تلجأ إلى الاقتراض من بعض الدول أو المؤسسات التمويلية الدولية المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتستخدم هذه الطريقة عندما يكون العجز طارئاً، أما إذا كان العجز ناتجاً عن خلل أساسي في الهيكل الاقتصادي فإن استخدام هذه الطريقة يؤدي إلى استنفاد أرصدة الدولة في الحالة الأولى وإلى إغراق الدولة في الديون في الحالة الثانية.

٢- قد تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية التي تحد من الواردات. فالرسوم الجمركية هي عبارة عن ضريبة مباشرة على السلع المستوردة، والضريبة تضاف إلى السعر الذي تباع به السلع مما يؤدي إلى ارتفاع يعتمد على مقدار هذه الضريبة. فإذا أرادت الدولة منع استيراد سلعة أو سلع معينة فإنها تفرض على هذه السلعة رسوماً جمركية عالية تكون كفيلاً بأن تجعل السعر - عندما تضاف إليه - من الارتفاع بحيث لا يبرر الشراء مما يجعل المستهلكين ينصرفون إلى شراء سلع أخرى منتجة محلياً، وبذلك تحد الدولة من الاستيراد وتقلل من مدفوعاتها للعالم الخارجي.

غير أن نجاح هذه السياسة يعتمد على رد فعل الدولة الأخرى (المصدرة) التي فرضت هذه الدولة الرسوم الجمركية على صادراتها، فإذا كان رد الفعل سلبياً بمعنى أن هذه الدولة لم تقم باتخاذ أي إجراء مضاد - وهذا نادراً ما يحدث - فإن من المحتمل جداً أن تمنى هذه السياسة بالنجاح.

أما إذا كان رد الفعل إيجابياً بحيث فرضت هذه الدول رسوماً جمركية على وارداتها من هذه الدولة - وهذا غالباً ما يحدث - فإن هذه السياسة لن تؤدي إلا إلى عرقلة التجارة الدولية وتقييدها .

٣- كذلك قد تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى

بغرض تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات .

ولكن كيف يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بواسطة المثال التالي: أفرض أن المملكة قررت تخفيض الريال مقابل الدولار إلى النصف بحيث تغيرت العلاقة (سعر الصرف) بين الريال والدولار من ٣,٧٥ ريال لكل دولار مثلاً إلى ٧,٥ ريالات لكل دولار. وهذا يعني أن سعر السلعة الأمريكية التي كانت تكلف دولاراً واحداً والتي كان المستهلك السعودي يشتريها قبل التخفيض بسعر ٣,٧٥ ريالاً أصبحت تكلفه بعد التخفيض ٧,٥ ريالات مما يجعل المستهلك السعودي ينصرف عن استهلاك هذه السلعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض استيرادها^(١). أما إذا نظرنا إلى العملية من وجهة نظر المستهلك الأمريكي فإننا نجد العكس، فبينما كان الأمريكي يدفع دولاراً واحداً لكل ما قيمته ٣,٧٥ ريال من السلع السعودية قبل تخفيض الريال أصبح يدفع بعد التخفيض نصف دولار فقط لكل ما قيمته ٣,٧٥ ريال، وهذا بالطبع يغيره بزيادة استهلاك من السلع السعودية والتخلي عن استهلاك مثيلاتها المستوردة من دول أخرى لم تتغير قيمة عملاتها بالنسبة للدولار، مما يعني زيادة الطلب على السلع السعودية وبالتالي زيادة الصادرات .

لكن الدول لا تلجأ إلى هذه الطريقة إلا إذا كان العجز مزمناً ونتاجاً عن مشاكل أساسية، كما أنها لا تلجأ إليها إلا إذا كانت هذه الدول قد استنفدت كافة الوسائل الأخرى ولم يبق أمامها إلا وسيلة التخفيض مثل ما فعلته بريطانيا عندما خفضت قيمة الجنيه الانجليزي في عام ١٩٦٧م، والولايات المتحدة عندما اضطرت إلى تخفيض قيمة الدولار في عام ١٩٧١م .

(١) لغرض التبسيط وتوضيح الفكرة أغفلنا في هذا التحليل تأثير المرونة .

٤- كذلك يمكن القضاء على العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة تحسين نوعية الإنتاج

من السلع والخدمات وجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على هذه السلع والخدمات، ومن ثمَّ زيادة الصادرات. ويمكن الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق وضع وتنفيذ خطط مناسبة لتنمية الاقتصاد الوطني والحصول على الوسائل والطرق التكنولوجية المتقدمة وإعادة توزيع العناصر الإنتاجية المتاحة، بحيث تكون أكثر إنتاجية عما كانت عليه. وتعتبر السيطرة على التكنولوجيا أصعب الوسائل المعروفة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات ولكنها أهمها على الإطلاق.

سعر الصرف:

سبق أن ذكرنا أن التعامل في ظل التجارة الدولية يتم عن طريق استعمال وحدات نقدية مختلفة، فالمصدر لسلعة ما يريد الحصول على ثمنها غالباً بعملته الوطنية وليس بعملة البلد المستورد لهذه السلعة. فإذا قام تاجر سعودي بتصدير ما ينتجه من سلعة معينة إلى الكويت مثلاً فإنه لا يود أن يحصل على قيمة هذه السلعة بالدينار الكويتي ولكن بالريال السعودي، لأن جزءاً من هذا الثمن يدفع للعمال الذين ساهموا في إنتاج هذه السلعة وجزءاً آخر يدفعه للصندوق السعودي للتنمية في حالة حصول التاجر على قرض من هذا الصندوق وآخر يدفعه كإيجار للمصنع وهكذا. كل هذه المبالغ لا بد أن تدفع بالريال السعودي. ولكن كيف يتمكن من ذلك؟ يتمكن من ذلك عن طريق شرائه الريال السعودي مقابل بيع الدينار الكويتي وفقاً لسعر محدد يربط بين هاتين العملاتين، هذا السعر هو ما يسمى **بسعر الصرف** والذي يمكن تعريفه بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية. فسعر الصرف بين الريال والدينار الكويتي (١٢,٨٤)* ريالاً لكل دينار، وسعر الصرف بين الريال والدولار (٣,٧٥) ريالاً لكل دولار وسعر الصرف بين الريال والجنيه الإنجليزي (٦,٧٣) ريالاً لكل جنيه إنجليزي. وهذا يعني أن لكل دولة عملة مستقلة خاصة بها ولكي يتم التبادل التجاري لا بد من وجود سعر يربط بين هذه العملات المتعددة هذه الأداة هي أسعار الصرف.

(*) سعر الصرف ليس ثابتاً؛ بل يتغير بناءً على المعروض من العملة والمطلوب منها.

كيفية تحديد أسعار الصرف:

تعتمد الكيفية التي بمقتضاها تحدد أسعار الصرف على ما إذا كانت الدولة تتبع قاعدة الذهب^(١) أما أنها تتبنى نظام الحرية الاقتصادية في تحديد أسعار الصرف.

أسعار الصرف المثبتة بالذهب:

يقتضي هذا النظام أن تحدد كل دولة عملتها بكمية محددة من الذهب، وعندما تفعل كل دولة ذلك تتحدد العلاقة بين العملات الدولية المختلفة أوتوماتيكياً. ولكن ماذا يحدث فيما لو تغيرت هذه العلاقة نتيجة لحركة التصدير والاستيراد؟.

لكي نجيب عن هذا السؤال نستخدم المثال التالي: افرض أن سعر الصرف بين الدولار والريال والذي يبلغ الآن (٣,٧٥) ريالاً لكل دولار أصبح (٧,٥٠) ريالاً لكل دولار مما يعني أن قيمة الدولار بالنسبة للريال تضاعفت ولو أن المملكة استمرت في دفع قيمة مستورداتها من الولايات المتحدة بالدولار لأصبح لزاماً عليها أن تدفع ضعف ما كانت تدفعه. فلو كانت تدفع ١٠٠٠ مليون ريال مثلاً يصبح ما تدفعه بعد تغير الصرف ٢٠٠٠ مليون ريال.

غير أنه بدلاً من أن تفعل المملكة ذلك وتشترى الدولار بسعره الجديد الذي أصبح ضعف ما كانت تشتريه به، تقوم بشحن الذهب إلى الولايات المتحدة بسعر (٣,٧٥) ريالاً لكل دولار وهو سعر الدولار الذي كان سائداً قبل تغير هذه العلاقة. وهذا الإجراء يجنب المملكة دفع المبالغ الإضافية التي تنشأ نتيجة لتغير العلاقة بين الريال والدولار والتي سبق الحديث عنها، كما أنه من جهة أخرى يؤدي إلى تخفيض الطلب على الدولار^(٢) لأن المملكة توقفت عن شراء الدولار بعد ارتفاع سعره ومن ثم عودة سعر الصرف إلى المستوى الذي كان عليه قبل حدوث هذا التغير.

أما إذا حدث العكس وانخفضت قمة الدولار بحيث أصبحت أقل من (٣,٧٥) فإنه بدلاً من أن تباع الولايات المتحدة الدولار بسعره المنخفض، تستطيع شحن الذهب إلى المملكة وفقاً للعلاقة

(١) تجدر الإشارة إلى أن جميع الدول تخلت عن قاعدة الذهب ولم يعد العمل بها قائماً.

(٢) انخفض الطلب على الدولار في مثالنا السابق بمقدار ٢٠٠٠ مليون ريال.

الرسمية بين العملتين. وبهذه الطريقة تحقق الولايات المتحدة أمرين أولهما أن توفر على نفسها كمية إضافة من الدولارات، كان من الممكن أن تفقدها نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وثانيهما أنها خفضت المعروض من الدولارات، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار وعودة العلاقة بينه وبين الريال إلى ما كانت عليه. وهكذا يتحقق التوازن في أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، إلا أن هذه القاعدة لم يعد يعمل بها للأسباب التي أوردناها في الجزء الخاص في النقود والبنوك.

أسعار الصرف الحرة:

تتحدد أسعار الصرف الحرة في ظل هذه السياسة بناءً على العرض والطلب على العملة دون أي تدخل في السوق، فلو أن المملكة تستورد من فرنسا أكثر مما تصدر لها فإن هذا يعني أن طلبنا على الفرنك الفرنسي أكبر من طلب الفرنسيين على الريال السعودي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الفرنك بالنسبة للريال، وهذا بالطبع يجعل أسعار السلع الفرنسية مرتفعة في الأسواق السعودية مما يحد من الطلب عليها، وانخفاض الطلب على السلع الفرنسية يؤدي إلى انخفاض الطلب على الفرنك الفرنسي (لماذا؟)، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمته، أي الفرنك الفرنسي بالنسبة للريال، أما بالنسبة للريال فيحدث العكس، إذ إن انخفاض قيمة الريال بالنسبة للفرنك تجعل السلع السعودية رخيصة في الأسواق الفرنسية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وهذه الزيادة في الطلب على السلع السعودية تعني كذلك زيادة الطلب على الريال مما يؤدي إلى ارتفاع سعره. وهكذا يؤدي انخفاض الطلب السعودي على الفرنك الفرنسي وارتفاع الطلب الفرنسي على الريال السعودي إلى عودة سعر الصرف بين الريال والفرنك إلى ما كان عليه.

لكنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحرية التامة وعدم التدخل في أسعار الصرف لا تتوافق دائماً في الحياة العملية، إذ غالباً ما توجد عوامل خارجية تمارس ضغوطها على عوامل العرض والطلب، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إعادة التوازن بالصورة التي ذكرناها. ولهذا ظهرت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أخذت على عاتقها مهمة العمل على استقرار أسعار الصرف.

القيود على التجارة الدولية:

من المؤكد أن التجارة الدولية تحقق نتائج أفضل فيما إذا تركت حرة بدون قيود، ولكن هذا لا يحدث في الحياة العملية لتعارض هذه الحرية مع المصالح الفردية لبعض الدول، لذلك نجد كل دولة تضع من القيود على التجارة الدولية ما تراه يحقق أهدافها على أفضل وجه، وتتدرج هذه القيود في شدتها تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة، كما تتوقف كذلك على نظرة الدولة إلى القضايا الاقتصادية العالمية بشكل عام وأهم هذه القيود ما يلي:

١- الرسوم الجمركية:

تفرض الرسوم الجمركية لعدة أغراض منها معالجة الخلل في ميزان المدفوعات كما سبقت الإشارة إليه، وحماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع الأجنبية وخاصة عندما يكون هذا الإنتاج في مرحلة الطفولة^(١). فعندما تبدأ دولة ما بصناعة سلعة معينة نجد أنه من المستحيل عليه الاستمرار في إنتاج هذه السلعة بدون اتخاذ الوسائل الكفيلة بحمايتها من منافسة السلع الأخرى المماثلة التي تنتج في دول لها في الحقل الصناعي تجارب طويلة مكنتها من تطويع الآلة والسيطرة عليها والإحاطة بأسرارها.. ولهذا تفرض الدولة رسوماً جمركية عالية على السلع المستوردة المماثلة بحيث تجعل أسعارها أعلى من أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يؤدي إلى الانصراف عن السلع المستوردة والاتجاه إلى السلع الوطنية بدلاً من ذلك. كذلك قد يكون الغرض من فرض الرسوم الجمركية زيادة إيرادات الدولة لكن هذا يعتمد على مرونة الطلب على السلع التي فرضت عليها هذه الرسوم (كيف؟).

٢- الحصص:

وهي عبارة عن وضع حد أقصى للكمية المسموح باستيرادها من سلعة معينة أو مجموعة

(١) انظر موضوع علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

معينة من السلع، كأن تحدد المملكة الكمية المسموح باستيرادها من السيارات بمائة ألف سيارة سنوياً مثلاً.

هذه الكمية بالطبع هي الحد الأقصى الذي لا يجوز تجاوزه، ولذلك تعتبر الحصص أبلغ تأثير من الرسوم الجمركية في تقييد الاستيراد والتحكم به.

لكنه بالرغم من أن استعمال سياسات الحصص والرسوم يعتبر ضرورياً في بعض الأحيان، إلا أنه يعيبها أنها تؤدي في معظم الأحيان إلى آثار عكسية وخاصة إذا استعملت بشكل مكثف يدعو الدول الأخرى إلى فرض القيود نفسها على ما تستورده من سلع منتجة في الدول التي بدأت بفرض هذه القيود لحماية منتجاتها من ناحية، ومن باب المعاملة بالمثل من ناحية أخرى، لذلك لابد من الحكمة والحذر عند استعمال هذه السياسات.

٣- القيود على الصرف الأجنبي:

قد تضطر بعض الدول إلى فرض قيود على العملات الأجنبية الموجودة لديها في ظروف معينة، فمثلاً لو زادت قيمة ما تستورده دولة ما على قيمة ما تصدره لأصبحت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات يترتب عليه قصور العملات الأجنبية المتحصلة للدولة عن طريق التصدير عن تسديد قيمة الواردات، الأمر الذي يجعل الدولة تقوم بتوزيع هذه العملات على القطاعات المختلفة طبقاً للأولويات التي تفرضها الحالة الاقتصادية. وقد طبقت المملكة هذه السياسة عام ١٣٧٨هـ وذلك لمعالجة الارتفاع الكبير الذي حدث للأسعار والعجز المتواصل في ميزان المدفوعات الذي حدث بسبب انخفاض أرصدة مؤسسة النقد من العملات الأجنبية وانخفاض عائدات البترول بسبب العدوان الثلاثي (١٩٥٦م) حيث قامت بوضع سعر صرف مزدوج يقتضي السماح باستيراد السلع الضرورية كالمواد الغذائية بسعر الصرف الرسمي الذي كان يساوي ٣,٧٥ ريالاً لكل دولار، والسلع شبه الضرورية بسعر الصرف السائد في السوق الذي كان يساوي ٦,٢٥ ريالاً لكل دولار، أما السلع الترفيهية كالسيارات فقد منع استيرادها، واستمر العمل بهذه السياسة حتى تلاشى العجز وعادت الأسعار إلى وضعها الطبيعي.



أسئلة الوحدة الثانية

- س١: اذكر أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية مع التوضيح.
- س٢: هناك أسباب لقيام التجارة الدولية اذكرها مع الشرح.
- س٣: عرف ميزان المدفوعات، مع توضيح أقسامه على شكل نموذج.
- س٤: ما الخطوات المستخدمة في معالجة العجز في ميزان المدفوعات؟
- س٥: عرف سعر الصرف، ووضح كيفية تحديد أسعار الصرف.
- س٦: اذكر مع الشرح القيود على التجارة الدولية.

المشكلات الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية

سوف نستعرض في هذه الوحدة ثلاث مشكلات اقتصادية باعتبارها أكبر المشكلات الاقتصادية أهمية وأكثرها شيوعاً وأبعدها أثراً... هذه المشكلات هي التضخم والانكماش وأزمة الطاقة.

أولاً: التضخم

كثيراً ما نسمع آباءنا وأجدادنا يرددون عبارة «الفلوس اليوم ما لها قيمة» عندما يأتون من السوق أو كلما تطرق الحديث إلى الأسعار. وهذه العبارة بكل تأكيد تعبر عن شعورهم بالتضخم وإحساسهم بوجوده. لقد اكتشفوا بالتجربة أن الأسعار ترتفع باستمرار وأن ما يأتي به الريال اليوم غير ما كان يأتي به قبل سنوات... فإذا أردت الحصول على نفس ما كنت تحصل عليه في الماضي من السلع والخدمات لابد أن تدفع ريبالات أكثر، ولهذا قالوا «الفلوس اليوم ما لها قيمة» وهذا ما يعبر عنه اقتصادياً بانخفاض القوة الشرائية للنقود.

والتضخم بتعريفه الشائع يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محسوساً ومستمرًا. ولهذا فإن ارتفاع أسعار بعض السلع لا يعتبر تضخماً... إذ لابد أن يحدث الارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات إن لم يكن كلها.

كما أن ارتفاع الأسعار بنسبة ضئيلة لا يُعدُّ تضخماً، بل لابد أن يكون هذا الارتفاع محسوساً. وأخيراً فإن ارتفاع الأسعار لفترة قصيرة لا يعتبر هو الآخر تضخماً، بل لابد أن يكون مستمراً لفترة كافية.

وهذا الارتفاع في الأسعار قد يحدث بشكل بطيء وهنا يصبح التضخم زاحفاً وقد يحدث بصورة سريعة، ومن ثمَّ يكون التضخم جامحاً غير أن التضخم الجامح لا يحدث في الغالب إلا في أوقات الأزمات والكوارث الشديدة.

أسباب التضخم:

إذا ما حاولنا حصر أسباب التضخم نجدها تتمثل في سببين رئيسيين هما:

١- زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرض السلع والخدمات أو ما يسمى بالتضخم الطلبي.

ويقصد بهذه النظرية وجود ضغوط تصاعدية على الأسعار يكون مصدرها الأساسي عنصر الطلب، وتحدث هذه الظاهرة عندما يكون عرض السلع والخدمات غير كاف لتغطية الطلب الذي يعكس رغبة وقدرة المستهلكين على شراء هذه السلع والخدمات، فإذا كان لدى الأفراد الرغبة والقوة الشرائية لشراء كمية من السلعة، وإذا كان المعروض من هذه السلعة لا يكفي لتلبية هذه الرغبات فإن النتيجة هي ارتفاع أسعار هذه السلعة؛ لأن الوسيلة الوحيدة لحصول كل فرد على ما يريده من السلعة هو دفع سعر أعلى مما يدفعه الآخرون، وإذا تصورنا أن كل شخص قام باستخدام هذه الطريقة اتضحت لنا الكيفية التي بموجبها تتصاعد الأسعار.

إن زيادة الطلب زيادة كبيرة ومستمرة تجعل المعروض من السلع والخدمات غير قادر على الاستمرار في السباق بشكل يحقق المساواة بينهما، لأن هناك حدوداً للمعدلات التي يمكن أن يزداد بها الإنتاج. فمثلاً من الممكن زيادة الطلب بسهولة وسرعة وبعده طرق كما سنرى بعد قليل ولكن من الصعب جداً زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ولا سيما الإنتاج الزراعي بسرعة وبكمية كبيرة، لهذا يمكن أن نستنتج أن زيادة الطلب زيادة كبيرة وبشكل مستمر تؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع في الأسعار يتحدد مداه بحجم هذه الفجوة بين الطلب والعرض، ولعل هذه النتيجة هي الخطوة الأولى في مفهومنا لهذا النوع من التضخم. أما الخطوة الثانية فهي معرفة الوسائل التي يمكن بموجبها زيادة الطلب... وأهم هذه الوسائل ما يلي:

أ- الإنفاق:

عندما يزداد الإنفاق يتحول جزء من هذه الزيادة إلى دخول إضافية للوحدات الاقتصادية المختلفة، غير أنه عندما ترتفع الدخول تزداد القدرة الشرائية وكذلك الرغبة في شراء السلع

والخدمات، وهذا يشكل ضغوطاً على سوق السلع والخدمات، ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار إن لم يزد العرض زيادة كافية.

ب- كمية النقود:

تؤدي زيادة الكمية المعروضة من النقود إلى زيادة الدخول النقدية لمعظم أفراد المجتمع، ولأن النقود - شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى - عندما يزيد المعروض على المطلوب منها ينخفض سعرها، وفي حالة النقود تنخفض قيمتها أو قوتها الشرائية بمعنى أنه يسهل الحصول عليها، هذا بالطبع يغري بإفناقها على شراء السلع والخدمات المختلفة.

ج- الأزمات والكوارث:

يزداد الطلب عادة عند حدوث الأزمات والكوارث مثل الحرب والصراعات السياسية وما شابه ذلك، وقد يكون مرد هذه الزيادة في الطلب رغبة الأفراد في شراء أكثر مما يحتاجونه من السلع من باب الاحتياط والاستعداد للمستقبل الذي أصبح مكفهرًا بالمخاطر بسبب ما جدّ من الظروف. كما أنه قد يكون نتيجة للإفناق الطارئ الذي يعتبر أمراً لا مفر منه لتمويل الحرب أو الخروج من الأزمة، والتاريخ الاقتصادي بتسجيله ما حدث من ارتفاعات كبيرة في الأسعار إبان الحروب والأزمات ليؤكد هذه الحقيقة ويثبت صحتها.

٢- الارتفاع المستمر في التكاليف :

السبب الثاني لحدوث التضخم هو الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج، والفكرة الرئيسية في هذه النظرية هي أن المنتجين لا يتحملون ما يواجهونه من ارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج، وإنما يحملونه للمستهلكين عن طريق زيادة الأسعار (أسعار السلع المنتجة). فإذا زادت التكاليف بسبب ارتفاع الأجور مثلاً نجد المنتجين - طبقاً لهذه النظرية - يحمون أنفسهم من هذا الارتفاع بزيادة الأسعار تزيد في معظم الأحيان عن الزيادة التي حدثت للأجور، فارتفاع الأجور بمعدل ٥% مثلاً يجعل المنتجين يرفعون الأسعار بمعدل أكبر، غير أن العمال وغيرهم من الفئات المستهلكة الأخرى لا يلبثون أن يدركوا أن دخلهم الحقيقي (مقدار السلع والخدمات التي تمكنهم دخولهم النقدية من الحصول عليها) قد انخفض وأن الزيادة التي طرأت على الأجور

لم تكن في صالحهم كما كان متوقعاً لأنها استغلت من قبل المنتجين في زيادة الأسعار. وعندما يحس العمال بانخفاض دخولهم الحقيقية يسعون طبقاً لهذه النظرية إلى تحسين وضعهم المادي وحماية مستوياتهم المعيشي بطلب زيادة أخرى في الأجور. ولكن عندما يتحقق لهم ذلك ترتفع الأسعار مرة أخرى، وهكذا تستمر هذه العملية التي تكون حصيلتها الرئيسية الارتفاع المستمر في الأسعار.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن حدوث التضخم بمعدلات مرتفعة ينشأ عادة بسبب تضافر عاملي زيادة الطلب وارتفاع التكاليف معاً وممارستهم الضغوط على الأسعار بشكل مشترك، وهذا بالفعل ما حدث عندما ارتفعت الأسعار في المملكة في نهاية خطة التنمية الأولى وبداية الخطة الثانية، لقد كان السبب في البداية زيادة الطلب الكلي، تلك الزيادة التي كانت نتيجة لزيادة الإنفاق زيادة كبيرة، غير أن عامل التكاليف بدأ بعد ذلك يأخذ دوره في رفع معدلات التضخم.

آثار التضخم:

ينتج عن التضخم آثار كثيرة تعتمد في شمولها وأهميتها على مدى الارتفاع في معدلات الأسعار. فالتضخم الجامح بلا شك يكون أكثر شمولاً وأقوى أثراً من التضخم الزاحف.

١- أثر التضخم على الدائنين والمدينين:

يؤثر التضخم على العلاقة بين الدائنين والمدينين، لأنه يخفض القيمة الحقيقية للنقود. والقيمة الحقيقية لوحدة النقد هي مقدار السلعة التي يمكن الحصول عليها مقابل هذه الوحدة. فلو كنت تشتري بالريال أربع وحدات من سلعة معينة ثم ارتفع سعر هذه السلعة إلى الضعف لأصبح ما يشتريه الريال وحدتين فقط، وإذا أردت الحصول على الأربع وحدات التي كنت تشتريها في الماضي فإنه لا مفر من دفع ريالين بدلاً من ريال واحد. ولهذا نقول في مثل هذه الحالة إن قيمة النقود انخفضت. ولو طبقنا هذا التحليل على فئتي الدائنين والمدينين لأصبح أثر التضخم واضحاً. فمثلاً لو أن محمداً (الدائن) أقرض صديقه حسين (المدين) مبلغ ألف ريال على أن

يدفعه له بعد سنة من استلامه، ولو أن الأسعار ارتفعت في هذه السنة إلى الضعف لأصبحت القيمة الحقيقية للألف ريال في نهاية المدة نصف ما كانت عليها في بداية المدة. بمعنى أن الألف ريال لا تأتي في نهاية هذه المدة إلا بمثل ما كانت تأتي به الخمسمائة ريال من سلع وخدمات في بداية المدة، لأن كل سلعة أصبحت تكلف ضعف قيمتها.

وهنا يسهل تحديد من تضرر ومن استفاد. فالمتضرر هو الدائن؛ والمستفيد هو المدين؛ لأنه أخذ المبلغ عندما كانت قوته الشرائية قوية وأعادته عندما كانت قوته الشرائية منخفضة.

٢- أثر التضخم على أصحاب الدخل الثابتة:

توصلنا في الفقرة السابقة إلى أن التضخم يعمل على تخفيض قيمة النقود، وهذا بكل تأكيد يلحق الضرر بأصحاب الدخل الثابتة (مثل أولئك المعتمدين في مصدر رزقهم على معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي) لأن القوة الشرائية لدخولهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار، بينما تبقى الدخل النقدية على حالها دون أن تزداد زيادة تعوض عما يحدث للأسعار من ارتفاع. أما أصحاب الدخل المتغيرة مثل التجار ورجال الأعمال وأصحاب العقارات فإنهم بشكل عام يستفيدون من التضخم؛ لأن الارتفاع في دخولهم يكون أعلى بكثير من الارتفاع في معدلات الأسعار.

٣- أثر التضخم على الإنتاج الحقيقي:

يختلف أثر التضخم على الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في حالة وجود عناصر إنتاجية معطلة عنه في حالة التوظيف الكامل لهذه العناصر.

ففي الحالة الأولى يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأرباح، مما يشجع رجال الأعمال على زيادة الإنتاج عن طريق استخدامهم هذه العناصر الإنتاجية المعطلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات.

أما في الحالة الثانية فإن التضخم قد يؤدي إلى تخفيض الإنتاج الحقيقي، لأنه يشجع الاستثمار في المشاريع غير المنتجة التي تتصاعد أسعارها بسبب التضخم كالأراضي والعقارات وذلك على حساب الاستثمار في المشاريع المنتجة للسلع والخدمات.

٤- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو إلى زيادة هذه العجز في حالة وجوده لأنه - كما ذكرنا في الفصل السابق - يعمل على تخفيض الصادرات وتشجيع الواردات (لماذا؟) وبذلك تنخفض في الغالب أرصدة الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، كما أنه من ناحية أخرى يعمل على هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد لحمايتها من التضخم الذي يعرض قيمتها الحقيقية للتآكل والانخفاض.

لكل هذه الأسباب أصبحت معالجة التضخم ضرورة لا بد منها، ولكن كيف يعالج التضخم؟

وسائل معالجة التضخم:

يمكن معالجة التضخم باتباع الوسائل التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي الذي يمارس ضغوطاً على أسواق السلع والخدمات أو الحد من تزايدها، وأهم هذه الوسائل ما يلي:

١- تخفيض الإنفاق:

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الإنفاق سواء كان الإنفاق الحكومي أو إنفاق القطاع الخاص... وقد مارست المملكة هذه السياسة بالفعل لمعالجة التضخم الذي حدث في بداية الخطة الخمسية الثانية.

٢- تخفيض كمية النقود:

ويمارس هذه السياسة البنك المركزي الذي يقوم بتخفيض عرض النقود بهدف الحد من تداولها. وعندما ينجح في ذلك يكون قد خفف من الضغوط التي يمارسها الطلب على السلع والخدمات.

٣- رفع الضرائب:

وتهدف هذه السياسة إلى امتصاص القوة الشرائية الموجودة في المجتمع عن طريق رفع معدلات الضرائب التي هي عبارة عن مبالغ تستقطع من الدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤- القروض:

وقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم. وغالباً ما يلجأ إلى هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة للقضاء على التضخم.

كما يمكن أيضاً معالجة التضخم عن طريق الضغط على التكاليف بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخمية؛ لأن زيادة الأجور بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها إنتاجية العمل، وارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر من تلك التي ترتفع بها التكاليف يعتبر من مسببات التضخم كما أشير إليه سابقاً. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه السياسة يجب أن تستخدم جنباً إلى جنب مع السياسة التي تهدف إلى تخفيض الطلب (إذ إن هاتين السياستين مكملتان لبعضهما البعض ولا يمكن الاستغناء بواحدة عن الأخرى).

ولضمان قدر أكبر من الفعالية ينبغي اتخاذ كافة الوسائل الممكنة التي تعمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات للمساعدة على تخفيض الفجوة الناشئة بين الطلب والعرض.

ثانياً: الانكماش

يمكن تعريف الانكماش بأنه انخفاض مستمر في المستوى العام للأسعار ويعتبر الانكماش الحالة العكسية للتضخم بمعنى أنه انخفاض مستمر في المستوى العام للأسعار مع تكديس السلع واكتظاظ الأسواق بها.

أسباب الانكماش:

يعتبر قصور الطلب الكلي السبب الرئيسي للانكماش؛ لأنه - كما عرفنا - عندما لا يكون الطلب كافياً لشراء السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد الوطني فالنتيجة هي انخفاض في الأسعار. غير أن هذا الانخفاض في الأسعار لا يكفي لإعادة التوازن بين الطلب والعرض، لأن هناك فجوة حقيقية بين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وبين رغبة ومقدرة الوحدات الاقتصادية

على الشراء. تلك الفجوة يكون مصدرها ضعف الطلب الكلي وقصوره، وهذا يشير إلى أن التدهور في الأسعار سوف يستمر ما بقيت هذه الفجوة.

آثار الانكماش:

لقد سبق القول أن الانكماش هو عكس التضخم، ولذلك فإن ما يحدثه من آثار تكون عكسية لتلك التي تحدث إبان فترات التضخم كما يتضح مما يلي:

١- بالنسبة للعلاقة بين الدائنين والمدينين:

لقد اتضح من الحديث عن الانكماش أنه يعني الانخفاض في مستويات الأسعار وحيث إن هناك علاقة عكسية بين مستويات الأسعار وقيمة النقود فإن هذا يعني أن القوة الشرائية للنقود تزداد في أوقات الانكماش وتبقى في ازدياد طالما بقي الانكماش. وهذه الحقيقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقة بين الدائنين والمدين. فالانخفاض المستمر في الأسعار يعني تحسن مركز الدائن وتدهور مركز المدينين في المقابل، لأن القوة الشرائية للمبلغ المقرض تصبح أكبر عند حلول وقت التسديد منها في وقت الاقتراض (لماذا؟) وهذا عكس ما يحدث في الفترات التضخمية.

٢- بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة:

تتأثر هذه الفئة في حالة الانكماش ولكن بشكل إيجابي، حيث يبدأ المركز المالي لأصحاب الدخل الثابتة في التحسن، لأنه عندما تنخفض الأسعار تزداد قوتهم الشرائية، وبذلك تمكنهم دخولهم الثابتة من الحصول على سلع وخدمات أكثر، أما بالنسبة لأصحاب الدخل السريع التغير كالتجار ورجال الأعمال فإنهم يعانون من حدوث الانكماش نظراً لانخفاض دخولهم بشكل سريع بسبب الانخفاض المستمر في الأسعار (لماذا؟).

٣- بالنسبة للإنتاج الحقيقي:

يؤدي الانكماش إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي، نظراً لقصور الطلب الكلي وعجزه عن شراء السلع والخدمات المنتجة التي يصبح تكديسها في الأسواق أمراً لا مفرّاً منه مما يعرض الأسعار

للانخفاض المستمر، ولكن عندما تتكدس البضائع، وعندما لا يجد المنتجون مشتريين، وعندما تستمر الأسعار في الانخفاض لا يجد المنتجون مفرأً من تسريح بعض العمال الذين يعملون على إنتاج هذه السلع، وتسريح هؤلاء وفقدانهم أعمالهم يعني فقدانهم لجزء كبير من دخلهم، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قوتهم الشرائية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يعني تكدساً أكبر في السلع والخدمات وانخفاضاً أكبر في أسعارها وتسريحاً آخر لعمال آخرين... وهكذا تستمر هذه العملية حتى يمكن معالجة الانكماش.

وسائل معالجة الانكماش:

يتضح من التحليل السابق أن الانكماش ظاهرة غير صحية وأنه لا يعبر عن وجود اقتصاد قوي سليم من الخلل والمشاكل. لذلك لا بد من اتخاذ الوسائل الممكنة والسياسات الملائمة التي تمكن من القضاء عليه وإعادة المركبة الاقتصادية إلى مسيرتها الصحيحة... هذه الوسائل يمكن إجمالها فيما يلي:

١- زيادة كمية النقود:

لقد قلنا إن السبب الرئيس هو ضعف الطلب الكلي وعدم مقدرته على مواكبة ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات، ولهذا فإن أية سياسة تتخذ لمعالجة الانكماش لا بد أن تسلط أضواءها على الطلب بغرض زيادته والنهوض به، من هذه السياسات زيادة كمية النقود ونحن نعرف أنه عندما تزداد كمية النقود يصبح الحصول عليها سهلاً، ونحن نعرف أيضاً أنه كلما زادت النقود عند الأفراد؛ زاد إنفاقهم، وهذا يعني زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المختلفة التي يقوم الاقتصاد بإنتاجها.

٢- زيادة الإنفاق الحكومي:

كذلك قد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق كوسيلة للنهوض بالطلب الكلي، هذا الإنفاق الذي

يتحول عن طريق القنوات المختلفة إلى دخول لجميع أو لمعظم الوحدات الاقتصادية التي يتكون منها المجتمع.

٣- تخفيض الضرائب:

وهذه أيضاً وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها الدول لزيادة الطلب الكلي وبالتالي مكافحة الانكماش، والطريقة التي تعمل بها هذه الوسيلة هي أن تخفيض الضرائب يعني زيادة الدخل المتاحة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، لأن الضرائب تستقطع أصلاً من الدخل، ولهذا فإن إلغائها أو تخفيضها سوف يعيد لهذه الوحدات كل أو بعض ما كان يؤخذ منها في شكل ضرائب.

بقيت كلمة أخيرة هي أن كل هذه الوسائل التي تتخذ لمعالجة التضخم أو الانكماش لاتعمل في الحياة العملية بالسهولة أو اليسر بالشكل التلقائي (الاتوماتيكي) الذي صورناه في تحليلنا السابق، فالنظرية تختلف عن التطبيق والحياة العملية مليئة دائماً بالتعقيدات والتناقضات الكثيرة بخلاف النظرية التي تتخذ التبسيط منها منهجاً للتحليل.

ثالثاً: أزمة الطاقة

لسنوات طويلة كانت المجتمعات باختلاف أنماط حياتها واتجاهاتها وتعدد خلفياتها وسلوكياتها تستخدم الخشب كمصدر أساسي للطاقة... تستخدمه للتدفئة والوقود والإضاءة وسائر الوظائف والأعمال التي تتطلب استعمال الطاقة بشكل أو بآخر... بقيت هذه المجتمعات لفترة طويلة على هذا المنوال. ومن الطبيعي أن تكون الحياة في هذه الحقبة الزمنية متميزة بالبساطة والبعد عن التعقيد حتى بدأ الفحم الحجري يأخذ طريقه كمصدر من مصادر الطاقة، وبذلك بدأت الطاقة تدخل عصرها جديداً يتسم بالاستعمال المكثف والتطور التكنولوجي السريع. لقد استعمل الفحم كمصدر للطاقة قبل الثورة الصناعية لفترة طويلة إلا أن الاعتماد عليه

بشكل رئيسي أخذ يزداد مع الاقتراب من عصر الثورة الصناعية بسبب توفر العوامل الأساسية التي تدعو إلى ذلك. فاختراع الآلة والتوسع في استخدامها أضاف بعداً جديداً للطلب على الطاقة، كما أن التطور السريع في التكنولوجيا نتيجة لظهور الاختراعات والاكتشافات الحديثة يسر استخدام الفحم ومكن من التغلب على بعض المشاكل التي كانت تحد من استخدامه.

لكن اكتشاف البترول والتعرف على المزايا المتعددة التي يتفوق بها على جميع مصادر الطاقة الأخرى جعله يحتل المركز الأساسي بين المصادر المختلفة، بل لم يشهد أي مصدر من مصادر الطاقة هذا الاستعمال المكثف الذي شهده البترول والذي أصبح يشكل حوالي ٦٠٪ من الطاقة بجميع مصادرها. لقد كانت كل مزايا البترول الفنية مكتملة بميزة تجارية هي انخفاض ثمنه، إذ إنه حتى عام ١٩٧٣م لم يبلغ سعر البرميل ثلاث دولارات. لهذا كان من الطبيعي أن يؤدي البترول هذا الدور الكبير الذي يتمثل في الاستعمال المكثف له والاعتماد عليه وكأنه غير قابل للنفاذ. إلا أن ما حدث لأسعار البترول من ارتفاعات كانت بدايتها ١٩٧٣م جعل المجتمع الدولي وخاصة الدول الصناعية - التي تعتبر المستهلك الرئيسي للطاقة - تعيد النظر في سياستها وأساليب حياتها المعتمدة على المبالغة في استهلاك الطاقة والإسراف في استعمالها.

والطاقة بمعناها المتعارف عليه هي المقدرة على أداء الأعمال وليس سلعة وسيطة تستخدم في إنتاج سلع أخرى، كما أنها لا ترى ولا تحس ولكنها تعرف بواسطة ما ينجز من أعمال، فالفرد منا لا يستطيع رؤية ما يستهلكه من الطاقة لكنه يدرك ذلك من خلال ما يحققه من إنجازات، وكثير من أنواع الطاقة يمكن تخزينها والمحافظة عليها، كما أنه يمكن تبذيرها وهو بالفعل ما كانت ولا زالت تفعله المجتمعات الصناعية الكبرى سواء عن طريق المبالغة في استخدام السيارات وخاصة الكبيرة منها أو عن طريق بناء المنازل الكبيرة والمتباعدة أو بواسطة الإسراف في التكييف (التدفئة والتبريد).

أهم مصادر الطاقة التي يعتمد عليها الإنسان في الوقت الحاضر هي ما يلي:

١- البترول:

اكتشف البترول لأول مرة في التاريخ عام ١٨٥٩م في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث عرف كعنصر من عناصر الطاقة، إلا أنه بقي عنصراً ثانوياً بالنسبة للفحم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. عندها أخذ البترول يتقدم على الفحم بدرجات مطردة ليصبح المصدر الأساسي للطاقة كما أسلفنا.

لقد كانت الفترة التي سبقت عام ١٩٧٠م تتميز بأن معدل الاكتشافات البترولية أكبر من معدل الإنتاج البترولي، أي أن ما يكتشف من مخزون بترولي داخل الأرض أكثر مما ينتج، مما يؤدي إلى وجود فوائض بترولية تراكمية في جوف الأرض إلا أنه ابتداءً من عام ١٩٧٠م ازدادت معدلات الإنتاج عن معدلات الاكتشاف البترولية الأمر الذي يعني أن البرميل المستخرج لا يكتشف مقابله برميل آخر يحل محله، وهذا يشير إذا ما بقيت هذه الصورة على حالها إلى نفاذ البترول خلال فترة زمنية يتحدد مداها بمعدل الإنتاج.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد بدأ إنتاج البترول عام ١٩٣٨م، حيث بلغ ٥٠٠ ألف برميل في ذلك العام، ثم أخذ الإنتاج يزداد بشكل تدريجي حتى بلغ متوسط الإنتاج اليومي ٩,٥٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩م. والمملكة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، كما أن المملكة تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم حيث يقدر بـ ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط حتى عام ١٤٢٥هـ.

٢- الغاز الطبيعي:

يحتل الغاز الطبيعي المركز الثاني بين المصادر المختلفة للطاقة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، أنه قليل التلوث وسريع الاحتراق، هذا بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في سعره مقارنة بأسعار البترول... إلا أنه مما لا شك فيه أن الغاز الطبيعي هو أيضاً من مصادر الطاقة النافذة

التي لا يمكن تعويض ما استهلك منها، وهو أيضاً تشكل منذ ملايين السنين وتجمع في مستودعات طبيعية غالباً ما تكون مشتركة بينه وبين البترول.

وبالرغم من أهميته الكبيرة بقي الغاز الطبيعي لمدة طويلة يحرق لكي يتخلص منه؛ لأن فائدته كعنصر من عناصر الطاقة لم تكن قد عرفت.

ويؤدي تصدير الغاز الطبيعي في المملكة إلى تخفيف الضغط على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي. وتمتلك المملكة احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي بلغ المكتشف منها حتى ١٤٢٥ هـ ٢٢٠ ترليون قدم مكعب قياسي وتحتل المملكة المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر.

٣- الفحم:

عرف الفحم الحجري منذ وقت طويل على يد الصينيين، إلا أن استعماله كمصدر من مصادر الطاقة بدأ في بريطانيا في القرن الثاني عشر الميلادي. ثم أخذت أهميته تزداد مع الزمن حتى أصبح الدينامو المحرك للثورة الصناعية، غير أنه تخلى عن هذا الدور للبترول بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد معرفة ما يتمتع به البترول من مزايا تفوق تلك التي تتوافر في الفحم.

غير أن ارتفاع أسعار البترول والشعور بنفادته جعل الصناعة تجدد اهتمامها بالفحم مرة أخرى. ويتميز الفحم بوجوده بكميات كبيرة تغطي حاجة العالم لمدة لا تقل عن مائتي سنة حسب معدلات الاستهلاك الحالي، هذا بالنسبة لما هو مكتشف بالفعل، أما بالنسبة للكميات المتوقعة اكتشافها فتقدر حسب رأي الخبراء بنحو خمسة عشر ضعف ما هو مكتشف حتى الآن... ومعظم هذه الأرصدة تتركز في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين.... تلك الدول التي تملك حوالي ثلثي أرصدة العالم من الفحم.

لكن الفحم يعاني من عيوب كثيرة أهمها خطورة استخراجها، فالمناجم التي يستخرج منها الفحم مهددة بالانفجار والاحتراق بطبيعة الغازات المصاحبة له، أما بعد استخراجها فتظهر مشكلة أخرى هي مشكلة التلوث الناجمة عن احتراقه والتي تسبب مشكلات ذات آثار خطيرة على البيئة وعلى الإنسان.

٤- الطاقة الذرية:

بدأ مؤخراً الاهتمام بهذا النوع كمصدر بديل للمصادر التقليدية، غير أن المشكلة الخطيرة التي تحيط بهذا المصدر خلفت معارضة شديدة للمضي قدماً في الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للطاقة. فالإشعاعات الذرية التي قد تتسرب من المولد لهذه الطاقة أو تلك التي توجد في مخلفات المواد التي يستعملها في توليد الطاقة تسبب أضراراً جسيمة للإنسان والحيوان والنبات. إن الحياة في المناطق التي توجد بها وحولها هذه المولدات تصبح خطيرة إن لم تكن مستحيلة فيما لو تفجرت هذه المولدات نتيجة لحرب أو تخريب أو حتى إهمال، ولهذا لا يتوقع أن يؤدي هذا المصدر دوراً مهماً في مجال الطاقة إلا إذا وجدت حلول جذرية لهذه العقبات بطريقة أو بأخرى.

٥- الطاقة الشمسية:

ويتميز هذا المصدر بأنه غير قابل للنفاذ، ولهذا يعتبر من مصادر الطاقة المتوقعة، إلا أن مساهمته الحالية لا تكاد تذكر؛ لأن التكنولوجيا التي تمكن من استخدام الطاقة الشمسية كمصدر لازالت في مرحلة الطفولة وتحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والمال كي تجعل الطاقة المستخرجة من أشعة الشمس قابلة للاستعمال من ناحية فنية وتجارية.

مشكلة الطاقة:

تبدو هذه المشكلة واضحة - من خلال ما قدمناه من تعريف بالطاقة وتحليل لأهم مصادرها - ولهذا سوف نقتصر على ما سنذكره في هذا الجزء من إبراز أهم الملامح الرئيسية لمشكلة الطاقة التي كثر الحديث عنها وتناولتها كثير من الأقلام بالدراسة والتحليل. لقد بدأت هذه المشكلة تتبلور عندما أخذت أسعار البترول في الارتفاع مبتدئة هذه المرحلة في أواخر ١٩٧٣م عندما قررت دول الأوبك رفع أسعار البترول عندها أحس العالم بارتفاع أسعار الطاقة وأدرك أن عصر الطاقة الرخيصة قد ولى إلى الأبد. أما الجانب الآخر من جوانب هذه المشكلة فهو قابلية المصدر الأساسي للطاقة للنفاذ واستحالة تجديده أو إحلاله. لقد أدرك العالم أن المصدر الرئيسي للطاقة (البترول والفحم) لن

تعمّر طويلاً ولا يمكن استمرار الاعتماد عليها بشكل كبير في المستقبل. ولكي يمكن تفادي الارتفاع المتزايد في أسعار الطاقة والذي يؤدي إلى ارتفاع أكبر في بقية الأسعار الأخرى، ولكي لا تعرض الحضارة العالمية للخطر عندما تنفذ هذه المصادر لا بد من إيجاد مصادر أخرى للطاقة. إلا أن التحول من مصدر للطاقة إلى مصدر آخر - وهذا هو الجانب الثالث من جوانب هذه المشكلة - ليس بالأمر اليسير؛ بل هو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد، فكيف يمكن للمصانع والطائرات والسيارات التي صممت لكي تستخدم الفحم أو البترول أن تعمل بالطاقة الشمسية مثلاً وإلى أي مدى؟ وبأي التكاليف؟

حل مشكلة الطاقة:

ما دما قد تعرضنا لمشكلة الطاقة وتحديد أبعدها، يجدر بنا أن نستعرض أهم الحلول التي طرحت في كثير من الأبحاث والدراسات بشيء من الإيجاز الشديد. ويتمثل الحل الأول في صيانة الطاقة والاقتصاد في استعمالها، ويمكن لهذا الحل أن يساهم في تخفيف الأزمة في المدى القصير إذا ما تخلت الدول عن الإسراف في استعمال الطاقة وتبذيرها. أما الحل الآخر فهو تسخير جميع الإمكانيات الفنية والمادية للقيام بالبحوث والدراسات التي تؤدي إلى تطوير تكنولوجيا الطاقة، بحيث يمكن إيجاد مصدر بديل يتميز برخصه وعدم نفاده، وهذا الحل سوف يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى تكاليف عالية، مما يدعو إلى تكاتف جميع الدول خاصة الصناعية في العمل على تحقيقه.



أسئلة الوحدة الثالثة

- س١: عرف التضخم، واذكر أسبابه مع الشرح.
- س٢: للتضخم آثار اذكرها بالتفصيل، ثم وضع كيف يمكن معالجته.
- س٣: عرف الانكماش، وما أسبابه؟
- س٤: ما آثار الانكماش؟ وكيف يمكن علاجه؟
- س٥: عرف الطاقة، واذكر مع التفصيل مصادرها.
- س٦: حدد مشكلة الطاقة، وكيفية حلها.

الفصل الدراسي الثاني

التنمية الاقتصادية
والعقبات التي تقف في طريقها

التنمية الاقتصادية والعقبات التي تقف في طريقها

أوضاع الدول المتخلفة :

بات التخلف الاقتصادي والاجتماعي ينخر في هياكل اقتصاديات الدول المتخلفة ويعوق إنتاجها ويحد من نمو دخلها ويباعد بين مستويات المعيشة فيها وتلك السائدة في الدول المتقدمة. فالعالم المتقدم يزداد في تقدمه، بينما العالم المتخلف يفرق في متاهات الفقر والجهل والمرض، ومن هنا أصبح موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وباستعراض أوضاع الدول المتخلفة - أو كما يطلق عليها الدول النامية - نلاحظ أن معظمها كان يقع تحت وطأة الاستعمار السياسي والاقتصادي، ذلك الاستعمار الذي استمر سنين طويلة يستنزف موارد تلك الدول لصالحه وجعلها سوقاً يصرف فيها منتجاته الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن هذا الاستعمار ساهم كثيراً في تخلف تنظيماتها الاجتماعية والإدارية والفنية بحيث وجدت الدول النامية نفسها عند رحيله منها عاجزة عن إدارة نفسها، مما اضطر معظمها للجوء إليه للمساعدة في هذا المجال.

وبدأ التحرير السياسي وبدأ معه الشعور أكثر فأكثر بحدة التخلف وبالواقع الأليم الذي تعيش فيه هذه الدول، وانصب اهتمام الاقتصاديين والسياسيين في التفكير في مدى ملاءمة وكفاية النظم الاقتصادية السائدة في مجال إدارة الاقتصاد الوطني لتحقيق معدل نمو سريع يخلص الدول النامية من دائرة التخلف التي تدور في فلکها. وقامت المنظمات الدولية بدعوة جميع الدول (المتقدمة والنامية) للتعاون فيما بينها سواء من خلال هذه المنظمات أو عن طريق التعاون الثنائي أو الجماعي بين الدول.

التخلف والتقدم وخصائص كل منهما

استخدم الاقتصاديون مستوى الدخل القومي أو الدخل الفردي كقياس - وفي كثير من الأحيان - كتعريف للتخلف أو التقدم، إلا أنه نظراً لوجود سمات أو خصائص متعددة لكل من التخلف والتقدم والتي منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن محاولة قصر تعريف التخلف أو التقدم أو قياسهما على سمة أو خاصية واحدة كمستوى الدخل الفردي يعتبر عملاً غير صائب. والمثال على ذلك لو أخذ مستوى دخل الفرد في دول الخليج العربي المنتجة للبترول لوجدناه في معظمها يوازي إن لم يفق المستوى السائد في الدول المتقدمة، فهل يعني ذلك أن يطلق عليها دولاً متقدمة؟

لذا فإنه من المستحسن أن نناقش خصائص كل من التخلف و التقدم بدلاً من الدخول في جدال حول تعريفهما الذي لن يفيدنا كثيراً في دراستنا لموضوع التنمية، وبمساعدة بعض الإحصائيات نحاول توضيح الفروق الكبيرة بين التخلف والتقدم.

خصائص التخلف الاقتصادي :

الحديث عن خصائص التخلف الاقتصادي يتناول الخصائص العامة للدول النامية والتي تشترك معظمها في أكثر من خاصية والتي نوضحها بإيجاز فيما يلي:

١- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي:

ونصيب الفرد من الدخل القومي أو ما يطلق عليه أحياناً الدخل الفردي، هو عبارة عن إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان:

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{إجمالي الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

وتعاني الدول المتخلفة من انخفاض مستوى الدخل الفردي مما ينتج عنه أن معظم هذا الدخل ينفق على الاستهلاك، مما يؤدي إلى قلة الادخار الذي يمكن توجيهه إلى الاستثمار، وهذا يقودنا إلى الخاصية الثانية وهي:

٢- قلة رؤوس الأموال المتاحة للتنمية:

الأمر الذي يؤدي إلى تخلف الوسائل الإنتاجية والاعتماد الكبير على الوسائل البدائية في الإنتاج، ونظراً لزيادة عدد السكان في معظم هذه الدول فإن نصيب الفرد من رأس المال يكون قليلاً، وهذا ما يؤدي إلى دفع قوة العمل إلى أن تتجه نحو الزراعة.

٣- الاعتماد الكبير على الزراعة والرعي وتضاؤل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي:

ومؤدى ذلك أن القطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيسي للدخل والعمالة. حيث إن حوالي ٨٠٪ من سكان الدول النامية يعتمدون في معيشتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يتسم بإنتاج المواد الأولية وقليل من المواد الغذائية. وهذه الخاصية لا تعني أن الإنتاج الزراعي في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة؛ بل إن معظم الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولى في إنتاج كثير من المحاصيل الزراعية.

٤- الزيادة المطردة في عدد السكان مقارنة بالموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع:

بالإضافة إلى ما أوضحناه في الخاصية الثانية من تأثير زيادة عدد السكان بمعدلات عالية (تتراوح بين ٢-٣٪) على نصيب الفرد من رأس المال؛ فإن الزيادة المطردة في عدد السكان مقارنة بالموارد الاقتصادية (رأس مال وموارد طبيعية) المتوفرة في المجتمع والتي لا تزيد بنفس مقدار الزيادة في السكان تضيف أعباء كثيرة على الدولة تتمثل في زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والمرافق العامة، كما تؤدي في كثير من هذه الدول إلى شيوع البطالة.

٥- الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية:

تعتمد معظم الدول المتخلفة على التجارة الخارجية في معظم احتياجاتها من السلع

الاستهلاكية والرأسمالية. كما أن كثيراً من هذه الدول تعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، مما ينتج عنه تبعية اقتصاديات هذه الدول للمؤثرات الخارجية العالمية وتجعلها تحت رحمة تذبذبات الأسعار والإنتاج.

٦- عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع الاستغلال الأمثل:

نتيجة للتخلف في مستوى التعليم والصحة وقلة الأيدي العاملة الماهرة والخبرات الفنية بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية في هذه الدول أو ما تسمى بالقاعدة الأساسية لعملية التنمية وأهمها طرق المواصلات، التعليم، الصحة، السدود، المرافق العامة... إلخ.

٧- ضعف الطبقات المتوسطة:

المحصورة بين قلة ثرية وأغلبية فقيرة.

٨- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:

تتصف معظم الدول المتخلفة بعدم الاستقرار السياسي داخل مجتمعاتها نتيجة الصراعات على السلطة والانقلابات السياسية والعسكرية، كما تتصف بوجود بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من فرص تقدم المجتمع.

خصائص التقدم الاقتصادي :

تتسم الدول المتقدمة بالخصائص التالية من حيث التقدم الاقتصادي والاجتماعي:

١- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي:

وهذا يؤدي إلى زيادة المدخرات في المجتمع وزيادة معدل تكوين رأس المال.

٢- توفير رؤوس الأموال المتاحة للتنمية:

مما يعمل على استخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة والتي تزيد من قدرات المجتمع الإنتاجية وتعمل على ارتفاع الدخل القومي.

٣- تنوع مصادر الدخل القومي:

بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد كما هو الحال في الدول النامية.

٤- عدم وجود ضغوط سكانية:

حيث أن معدل النمو السكاني في هذه الدول منخفض نتيجة لانخفاض معدل الوفيات والمواليد عن المعدلات السائدة في الدول النامية، وبالتالي فإن عدد السكان في الدول المتقدمة يتناسب في معظمها مع الموارد الاقتصادية المتوفرة في هذه الدول.

٥- القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة:

لمتانة البنية أو القاعدة السياسية.

٦- ارتفاع في مستوى التعليم والتدريب والتقدم الصحي:

٧- النجاح في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل:

مما ساعد على التوسع في الإنتاج ورفع مستوى معيشة هذه الدول.

والبيانات الواردة في الجدول رقم (١) والتي تتعلق بأواخر السبعينات توضح هذه الخصائص بالنسبة لدول العالم. حيث قسمت دول العالم إلى خمسة أقسام:

١- الدول المنخفضة الدخل.

٢- الدول متوسطة الدخل.

٣- الدول الصناعية.

٤- الدول البترولية ذات رأس المال الفائض.

٥- الدول ذات اقتصاديات التخطيط المركزي (وهي الدول الاشتراكية أو الشيوعية).

وكما هو واضح من البيانات نلاحظ الفروق الكبيرة بين متطلبات الحياة الأساسية المتوافرة في كل مجموعة. فالدول المنخفضة الدخل يعيش فيها ٩, ١٢٩٣ مليون نسمة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ٢٠٠ دولار سنوياً، بينما يعيش في الدول الصناعية ٨, ٦٦٧ مليون نسمة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ٨٠٧٠ دولاراً، أما الدول متوسطة الدخل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي هو ١٢٥٠ دولاراً، وفي الدول البترولية ٣٣٤٠ دولاراً، وفي الدول الاشتراكية ١٩٥٠ دولاراً.

وإذا نظرنا إلى المؤشرات الأخرى نلاحظ أيضاً الفروق في نوعيات الحياة السائدة في الدول ذات الدخل المنخفض بالمقارنة بغيرها من دول العالم وخاصة الدول الصناعية، فنلاحظ أن معدل تعليم الكبار في الدول المنخفضة الدخل ٣٨٪ بينما هي ٩٩٪ في الدول الصناعية و ٧١٪ في الدول المتوسطة الدخل و ٥٠٪ في الدول المصدرة للبتروول. كذلك بالنسبة لعدد الأشخاص لكل طبيب نلاحظ أنه في الدول الصناعية هناك طبيب واحد لكل ٦٣٠ شخصاً، بينما في الدول المنخفضة الدخل هناك طبيب لكل ٩٩٠٠ شخص وهكذا.

كما نلاحظ الفجوة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة فيما يتعلق بالأمد المتوقع للحياة عند الميلاد، إذ من المتوقع أن يعيش الأطفال الذين ولدوا عام ١٩٧٨م في الدول الصناعية أربعة وعشرين عاماً أكثر من أقرانهم في الدول المنخفضة الدخل والدول البترولية وثلاثة عشر عاماً في الدول المتوسطة الدخل.

جدول رقم (١)

بيانات عن دول العالم فيما يتعلق بالسكان والدخل والاحتياجات الأساسية

تقسيمات الدول	عدد الدول	السكان منتصف ١٩٧٨ (بالملايين)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ١٩٧٨ «بالدولارات»	معدل تعليم الكبار ١٩٧٥ «في المئة»	الأمد المتوقع للحياة عند الميلاد ١٩٧٨ «بالسنوات»	النسبة المئوية للسكان التي تحصل على مياه نقيه ١٩٧٥	عدد الأشخاص لكل طبيب ونسبتها إلى الكمية اللازمة يومياً.	السرعات الحرارية
الدول المنخفضة الدخل	٣٨	١٢٩٣,٩	٢٠٠	٣٨	٥٠	٢٨	٩٩٠٠	٩١
الدول المتوسطة الدخل	٥٢	٨٧٢,٨	١٢٥٠	٧١	٦١	٦٠	٤٣١٠	١٠٨
الدول الصناعية	٨١	٦٦٧,٨	٨٠٧٠	٩٩	٧٤	ل.م	٦٣٠	١٣١
الدول المصدرة للبتروول «ذات رأس المال الفائض»	٠٥	٦٠,١	٣٣٤٠	٥٠	٥٣	٥٨	١٨٣٠	١١٥
الدول ذات اقتصاديات تخضع لتخطيط مركزي	١٢	١٣٥٢,٤	١١٩٠	ل.م	٧٠	ل.م	٣٩٠	١١٤

ل م = ليس متوفراً.

أ = متوسط فعلي.

المصدر: البنك الدولي، تلبية الاحتياجات الأساسية: عرض شامل - سبتمبر ١٩٨٠م ص ٢٤ - ٣٠.

وتوفير المياه النقية له تأثير كبير على توقعات الحياة وإنتاجية الفرد في المجتمع ولكن للأسف نلاحظ بأن ربع سكان الدول ذات الدخل المنخفض وحوالي ثلثي سكان الدول المتوسطة الدخل ويزيد على النصف بقليل بالنسبة لسكان الدول البترولية هم فقط الذين يحصلون على مياه نقية .

كذلك يوجد تفاوت ملحوظ بالنسبة للسعرات الحرارية فالسعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في الدول المخفضة الدخل بالنسبة للكميات اللازمة يومياً ٩١، بينما هي ١٣١ في الدول الصناعية و١٠٨ في الدول متوسطة الدخل و ١١٥ في الدول البترولية و ١١٤ في الدول الاشتراكية ويرجع انخفاض السعرات الحرارية في الدول النامية عموماً إلى سوء التغذية والتي يعود معظم أسبابها إلى:

- ١- حالة الفقر التي يعيش فيها معظم سكان هذه الدول نتيجة انخفاض الدخل.
- ٢- العادات الغذائية السيئة وعدم توزيع الطعام بالعدل داخل الأسر.

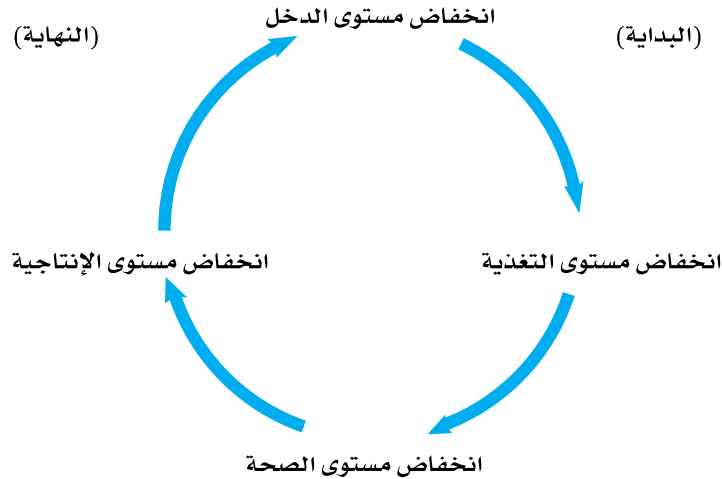
ومما هو معروف أن سوء التغذية يؤدي إلى شيوع الأمراض والموت المبكر عند الأطفال، كما يؤدي إلى ضعف البنية لدى العاملين مما يقلل من إنتاجيتهم.

العقبات التي تقف في طريق التنمية

قد يكون من السهل إعداد قائمة طويلة بالعوامل المختلفة التي تقف في طريق التنمية، ولكن من الصعب معرفة أي من هذه العوامل التي تمثل العقبة الكبرى في هذا الطريق. كما أنه من الصعب القول بأن العقبات السائدة في مجتمع ما هي نفسها العقبات الموجودة في مجتمع آخر. إلا أنه من الملاحظ بأن هناك تشابكاً أو ترابطاً بين كثير من العقبات التي تقف في طريق التنمية. وفيما يلي نذكر أهم تلك العقبات مع توضيح هذه العلاقة الترابطية والسائدة في كثير من الدول النامية.

الحلقة المفرغة للفقير:

وهي ما تعرف بأن الفقر يولد الفقر، أي أن الدول النامية تعيش في حلقات مفرغة تبدأ بالفقر وتنتهي بالفقر. فمن هذه الحلقات أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية ومن ثم إلى انخفاض مستوى الدخل.



وهكذا كما هو واضح أن مستوى الدخل هو البداية والنهاية للوضع الذي تعيش فيه الدول النامية.

مشكلة التبعية الاقتصادية:

تتمثل هذه المشكلة في أن اقتصاديات الدول النامية تقوم بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المواد الأولية وغالباً ما يكون ذلك عبارة عن سلعة واحدة تمثل البترول في الدول العربية المنتجة للنفط والسكر في كوبا وهكذا. وتعتبر هذه السلعة من الأهمية بمكان بحيث إن أية هزة في إنتاجها أو في أسعارها تؤدي بالتالي إلى هزات اقتصادية عميقة داخل هذه الدول، وذلك لأن صادرات هذه السلع تمثل في كثير من الدول النامية حوالي ٩٠٪ من مجموع الصادرات كما تمثل أيضاً أكثر من نصف إيرادات الدولة. ويترتب على هذا الاعتماد مشكلات اقتصادية كثيرة أهمها هو أن اقتصاد الدول النامية يصير تابعاً وعرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

وللتغلب على هذه التبعية الاقتصادية تعمل الدول النامية على تنويع مصادر الدخل القومي والذي يعتبر من أهم الأولويات لبرامج التنمية لهذه الدول وذلك للقضاء على المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل، بالإضافة إلى العمل على توزيع قائمة الصادرات إلى الخارج لتجنب تعرض اقتصادياتها للتقلبات الاقتصادية العالمية.

الضغوط السكانية:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية هي الزيادة الكبيرة في معدل النمو السكاني، ففي عام ١٩٧٦م وصل عدد سكان العالم حوالي ٤ بلايين نسمة يعيش أكثر من ثلثي هذا العدد في الدول النامية. والثلث الباقي يعيش في الدول المتقدمة. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معدل المواليد في الدول النامية (٤٠ مولوداً لكل ألف نسمة سنوياً) مع انخفاض معدل الوفيات ١٥ لكل ألف نسمة سنوياً، والمحصلة الأخيرة لهذه العوامل هي ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، إذ يبلغ ٢,٥ سنوياً، بينما يقل عن ١٪ سنوياً للدول المتقدمة. وزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، كما تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك، مما يؤدي إلى قلة المدخرات في المجتمع مما يعمل على تقليل الاستثمار ويضر بالكفاءة الإنتاجية للمجتمع.

ولكن بالرغم من ذلك فإن هناك من الاقتصاديين من يؤمن بأن الزيادة في عدد السكان يعمل على دفع عجلة النمو، حيث يعتقدون أنه من الخطأ القول إن الزيادة المطردة في السكان تشكل عائقاً في طريق التنمية، بل إن الزيادة في السكان لها فضل كبير في الوصول إلى معدلات النمو التي حققتها كثير من الدول المتقدمة في الوقت الحاضر (مثل اليابان التي تعتبر الموارد البشرية فيها أهم الموارد الإنتاجية لديها والتي ساعدت كثيراً على تقدمها)، كما أن الكثافة السكانية في الدول المتقدمة تفوق الكثافة السكانية في كثير من الدول النامية، وإن الزيادة في السكان في الدول النامية في الوقت الحاضر قد تعمل على مضاعفة الجهد من قبل السكان أنفسهم. حيث إنه في نظر هؤلاء الاقتصاديين أن زيادة عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تغير الطرق والوسائل الإنتاجية في الزراعة والعمل على التوسع في التصنيع، كما أنها تؤدي إلى تحقيق مبدأ تقسيم العمل، وكذلك توسيع رقعة السوق التي يعتمد عليها هذا المبدأ وتحقق للدولة ميزة الإنتاج على نطاق واسع مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج كما هو في الصين التي هي أكبر دولة في عدد السكان.

ويؤيد هذه الآراء بعض المهتمين بمشكلات التنمية من أفراد الدول النامية نفسها. وحجتهم في ذلك أن الدول المتقدمة قد أعطت المشكلة السكانية حجماً أكبر مما تستحق، وذلك لتجعل من الدول النامية باستمرار في حالة تبعية مستمرة لها. وأن مشكلة التخلف في رأيهم ليس سببها النمو المطرد في السكان، بل سببها مشكلات أخرى منها الاقتصادية، ومنها السياسية ومنها الاجتماعية. وبالرغم من هذه الآراء إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الإسلام لديه الحلول لهذه المشكلة التي شغلت الباحثين في الشرق أو الغرب.

فجميع المسلمين يعلمون أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق الرازق المدبر لهذا الكون وما فيه من مخلوقات قال تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (سورة هود: ٦).

وقال ﷺ «تزوجوا الودود فإنني مكاثركم الأمم يوم القيامة».

أما ما يتعرض له العالم اليوم من مجاعات وكوارث، فليست بسبب الزيادة الطبيعية للسكان. بل إن السبب هو البشر أنفسهم وسوء تصرفهم، وتواكلهم وتكاسلهم. وإذا تأملنا حال الدول نجد أن كثيراً من مواردها تستنزفها الحروب، كما أن سوء التخطيط، وعدم القدرة على تحديد الأولويات في التنمية تكاد تكون ظاهرة بين هذه الدول. أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول التي تحتوي على موارد متعددة وخاصة الغذائية منها قد حجبت عنها التقنية والخبرة الفنية ورؤوس الأموال اللازمة، وقد أدى ذلك إلى عدم استغلالها والاستفادة منها.

الموارد الطبيعية:

البيئة الطبيعية التي تعيش فيها الدول هي من المحددات الرئيسية لنوع ومقدار الجهود التي تستطيع الدولة أن تبذلها من أجل عملية التنمية، ومن المعروف أن الموارد الطبيعية هي هبة من هبات الله تعالى، فبعض الدول تتوافر فيها بعض الموارد الاقتصادية التي ربما لا تتوافر في الدول الأخرى، فمثلاً هناك الدول التي تمتلك الأنهار والتربة والبيئة المناسبة للزراعة في الوقت الذي تكون فيه دول أخرى أغلبها صحراء. وكذلك دول بها ثروات بترولية وثروات معدنية في حين أن دولاً أخرى لا تمتلك ذلك. خلاصة القول أنه إذا توافرت الثروات الطبيعية في دولة من الدول لا يعني توافرها في دولة أو دول أخرى.

والسؤال الآن: هل أن مجرد امتلاك دولة ما للعناصر الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية يعني أنه سيكون في إمكانها تحقيق النمو بين لحظة وأخرى؟ الإجابة طبعاً بالنفي. حيث إن من سمات التخلف الاقتصادي الموجودة في كثير من الدول النامية هو عدم مقدرة هذه الدول على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع الاستغلال الأمثل الذي يعود عليها بالنفع ويدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. وعليه، فإن استغلال وتوظيف الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع توظيفاً كاملاً يحقق التغير المنشود في الكيان الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمع، والدول المعاصرة المتقدمة تعطينا دليلاً واضحاً على أن هناك دولاً مثل اليابان وسويسرا فقيرة في الموارد الطبيعية إلا أنها تقدمت بواسطة استغلال ما لديها والاستعانة بما لدى الغير بواسطة التبادل عن طريق التجارة الدولية.

عدم الاستقرار السياسي وجمود العادات والتقاليد الاجتماعية:

عدم توافر الاستقرار السياسي يعتبر مرضاً من الأمراض المزمنة لعملية التنمية. وذلك لأنه يوجد نوعاً من عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعمل على تغيير المجتمع نحو النمو المنشود كما أنه يوجد نوع من عدم الاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي ويجعله يحجم عن الاستثمار في مثل هذه المجتمعات والوضع نفسه ينطبق على مواطني الدولة من أصحاب رؤوس الأموال، حيث يدفعهم عدم الاستقرار إلى استثمار أموالهم خارج بلدهم بدلاً من استثمارها في الداخل بالرغم من أن تلك الدول في حاجة ماسة لرأس المال.

الأمر الآخر هو عدم الثبات في اتخاذ قرار معين أو وضع خطة اقتصادية واجتماعية ثابتة. فكل نظام يأتي لتقلد السلطة يحاول أن يضع الخطة التي تفي بآماله ورغباته، ومن ثم تتغير هذه الخطة عند تغير هذه السلطة وتأتي محلها خطة أخرى وهكذا. والنتيجة عدم استقرار في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية مما ينفي جدواها، بل وفي بعض الحالات تؤدي نتائج عكسية.

وعلاج هذا الوضع من عدم الاستقرار السياسي غير واضح وربما لا يكون من السهل التوصل إليه. وإن كان كثير من المهتمين بأمور التنمية يؤكدون بأنه لكي يكون هناك أمل في بعض الاستقرار السياسي فإنه لا بد من تحقيق أكبر معدل ممكن في مجال التنمية والعمل على توزيع منافع التنمية على جميع أفراد المجتمع وعدم قصرها على طبقة دون أخرى. أي أن التنمية نفسها هي العلاج بحيث لو أدت هذه التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا بدوره يساعد على وجود الاستقرار والمناخ السياسي والاجتماعي الملائم لعملية التنمية.

ومن الناحية الاجتماعية نجد أن التقاليد والعادات والثقافة العامة لأفراد المجتمع أحياناً تقف عقبة أمام التغيير. فعملية التنمية تتطلب إدخال وسائل جديدة وحديثة في عمليات الإنتاج، وإذا لم يكن المجتمع الناهض مستعداً لتقبل هذه الوسائل فإن إحداثها سيتسبب في إيجاد جو اجتماعي غير مفيد بالنسبة لعملية التنمية نفسها. كذلك من الأمثلة العامة التي قد تقف عقبة أمام التنمية هي حرية الحركة في الوظائف أو الفرص المفتوحة أمام الأشخاص الأكفاء. كما أن بعض المجتمعات تعطي مُلاك الأراضي والعقارات مركزاً اجتماعياً مرموقاً يفوق ذلك الذي يُعطاه أصحاب المصانع الذين يعملون على زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع، وهذا من شأنه أن يعمل على توجيه رأس المال إلى المضاربة في الأراضي والعقارات بدلاً من توجيهها الوجهة الصحيحة ألا وهي عملية الاستثمار الإنتاجي.

والمثل الواضح والذي ينطبق كثيراً على وضع المملكة هو أن هناك بعض الوظائف يحجم عنها أفراد المجتمع، نظراً لأن العادات والتقاليد تآبى عليهم أو على الأقل هكذا تعودوا أن يتخذوا من العادات والتقاليد وسيلة للتهرب من القيام بهذه الأعمال مثل السباكة والنجارة والكهرباء والحلاقة... إلخ. ومن ثمّ استقرار لدى الناس الاعتقاد بأن هذه الوظائف لا يمكن أن يقوم بها السعوديون، وهذا الوضع قد أدى إلى الاعتماد على العمالة من خارج المملكة لملء هذه الوظائف.

خلاصة القول: إنَّ في كثير من الدول النامية تقف الظروف السياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية عائقاً أمام عملية التنمية، وأن محاولة التغيير في حدود الدين والأخلاق والمبادئ السامية سوف تساعد كثيراً على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ضعف الجهاز الإداري:

عملية التنمية تفرض بعض الأعباء والمسؤوليات المعينة على عاتق المؤسسات الحكومية وموظفي الجهاز الحكومي. فالحكومة في عصرنا الحاضر أيا كان نوع المجتمع تؤدي دوراً رئيسياً في تحريك عجلة التنمية ورعايتها حتى تسير في طريقها المنشود، وقد يأخذ ذلك صورة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويكون للقطاع الحكومي دور بارز في عملية التنمية، أو أن تقوم الحكومة بإسداء النصيحة للقطاع الخاص دون أن تتدخل تدخلاً فعلياً في إدارة الحياة الاقتصادية في المجتمع.

وعليه، فأياً كان نوع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في المجتمع، فإنها تحتاج إلى جهاز إداري كفاء تسترشد به باقي قطاعات الاقتصاد المختلفة. ولكن معظم الدول النامية تعاني من ضعف في هذا الجهاز الحيوي وفي كثير منها يمثل هذا الجهاز عنق الزجاجة لبرامج التنمية التي تضعها هذه الدول. وكنتيجة لذلك تعمل الدول النامية على تطوير جهازها الإداري وتحاول رفع الكفاءة الإدارية لأفرادها، وذلك بإنشاء معاهد التدريب الإدارية مثال معهد الإدارة العامة الذي من شأنه العمل على رفع كفاءة موظفي الدولة في مجالات العمل المختلفة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية للأجهزة الحكومية الأخرى في النواحي التنظيمية والإدارية.

صعوبة تطبيق أو استخدام تكنولوجيا الدول المتقدمة:

بالرغم من أن تكنولوجيا الدول المتقدمة تعتبر من أهم آمال الدول النامية التي عن طريقها تستطيع تحقيق برامج التنمية التي ترفع من مستوى المعيشة بها، إلا أن هذه التكنولوجيا من الناحية التطبيقية لا تعتبر مثالية لهذه الدول، والسبب هو أن هذه الطرق الإنتاجية الحديثة عملت خصيصاً لتناسب طبيعة الدول المتقدمة، خاصة أنها تميل إلى استخدام كميات كبيرة من رأس المال وقليل من العمل نسبياً والذي يتطلب في الوقت نفسه مهارة وتدريباً عاليين.

ومن ثم فإن الدول النامية في حاجة إلى نوع من التكنولوجيا يناسب طبيعتها وظروفها، ولكن هذه التكنولوجيا لا توجد مع الأسف، في العصر الحاضر، ولهذا السبب نجد أن معظم الدول النامية تستورد أحدث الوسائل التكنولوجية، ومن ثم تصطدم بمعوقات كثيرة في استخدامها مثل، الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها، بالإضافة إلى عدم التمكن من استخدام الفائض العمالي الموجود في أغلب هذه الدول، كل هذا من شأنه أن يعمل على إيجاد عقبات جمّة في طريق التنمية.

معنى التنمية الشاملة :

بعد أن استعرضنا أوضاع كل من الدول النامية والدول المتقدمة يتضح لنا أسباب الاهتمام الكبير الذي أولي لعملية التنمية، والتي غدت الشغل الشاغل - خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - للفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على السواء، فكل فرد ومن ثمَّ كل مجتمع في هذا العالم الذي نعيش فيه اليوم سواء أكان مجتمعاً نامياً أو مجتمعاً متقدماً - يريد تنمية، فما المقصود بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما أهدافها وما علاقة الفرد بها وعلاقتها بالفرد. هذه هي بعض الأسئلة التي سنحاول فيما يلي الإجابة عنها.

تعريف التنمية الشاملة:

يمكن تعريف التنمية الشاملة بأنها العملية التي تعمل على التطوير البنائي أو التغيير البياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع... إن هدف التنمية هو الفرد في المجتمع برغباته وحاجاته، بالنظام السياسي الذي يركز على أسسه المجتمع وبالإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد ويحدد معالمها وتفاعلاتها، وهذا كله في حدود القيم الدينية وشريعة الله السمحة التي تسود المجتمع. وغني عن البيان أن هذه الأبعاد الأربعة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية) إنما هي متشابكة متداخلة تتأثر ببعضها البعض وتؤثر في عملية التنمية، كما تتأثر بها فكل منها يعتمد على الآخر.

أهداف التنمية الشاملة:

إن هدف التنمية هو الفرد الذي تسعى التنمية لتوفير الحياة الكريمة له، وهو نفسه الوسيلة الوحيدة والرئيسية لنجاح عملية التنمية، فالفرد إذاً هو هدف ووسيلة في وقت واحد، ومحاولة تفسير ما تحتويه الحياة الكريمة من أمور ضرورية نلاحظ أنها لا تتوقف فقط على الأشياء الضرورية التي يحتاج إليها كل فرد في المجتمع كالمأكل والملبس والسكن والعلاج والتعليم إنما تتعداه إلى حق كل مواطن في الحصول على هذه الضروريات بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب، كما أن الحياة الكريمة

للفرد تتضمن إحساس الفرد بالكرامة في المجتمع الذي يعيش فيه، وبالمقارنة بالمجتمعات العالمية التي تحيط به، كذلك حقه في حرية الاختيار، اختيار نوع التعليم ونوع المسكن الذي يسكنه واختيار الطريق المناسب الذي يلائمه في المستقبل، وهكذا. وكلما استطاعت عملية التنمية أن توفر الحياة الكريمة - التي كما نرى لا تتوقف على العوامل الاقتصادية فقط أو النواحي المادية فقط، بل تشمل أيضاً النواحي النفسية والفكرية - كانت عملية ناجحة.

والتنمية الشاملة هي التي تتضمن تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الزراعة والصناعة والثورة المعدنية والتجهيزات الأساسية من نقل ومواصلات ومياه وكهرباء... إلخ، وذلك بطريقة متسقة ومتوازنة في الأجل الطويل، نظراً للترابط الاقتصادي والفني بين هذه القطاعات بعضها البعض، فكل قطاع يحتاج لإنتاج القطاعات الأخرى، ومن ثم فإن الاهتمام بقطاع على حساب قطاع آخر سوف يوجد مشاكل واختناقات تعيق عملية التنمية.

كذلك يجب الاهتمام بتنمية الأقاليم أو المناطق وهي ما تسمى بالتنمية الإقليمية بحيث تستغل الموارد الاقتصادية المتوفرة في كل إقليم ومن ثم ينال كل إقليم نصيبه من عملية التنمية بخطى مدروسة ليتحقق نمو متوازن عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا يعني المحافظة على ثروات الدول الطبيعية للاستفادة منها أطول فترة ممكنة، لأنه لا ينبغي الإسراع بعملية التنمية بحيث تستفيد منها الأجيال الحاضرة ولكن على حساب الأجيال المقبلة.

الفرق بين التنمية والنمو:

تختلف التنمية عن النمو، فالتنمية تعني تغييراً في الأبعاد الرئيسية للمجتمع من نواح اقتصادية واجتماعية ونواح ثقافية وفكرية، بينما النمو يعني زيادة مستوى الدخل القومي في المجتمع دون تغيير في كل أو بعض هذه النواحي بالضرورة، ولهذا يمكن القول: إن التنمية تعني النمو بالإضافة للتغيير.

وخلاصة القول... عملية التنمية هي عملية مستمرة تهدف إلى تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي والفكري والسياسي والإداري للمجتمع من أجل توفير الحياة الكريمة للفرد، ولا يعني ذلك زيادة الدخل الفردي فقط... فالفرد لا يعيش بالمال أو الثروة فقط، فالحياة الكريمة للفرد تعني أيضاً تنمية الفرد فكراً وثقافياً، وتوفير له حرية الاختيار والإحساس بالكرامة وتحقيق الذات.

وكما أن للفرد هذه الحقوق التي ستوفرها له التنمية فعليه واجبات لا بد أن يقوم بها لتحقيق التنمية ... ودور الفرد هو المساهمة الفعالة في التنفيذ والتفاعل مع عملية التنمية... ولكل مجتمع تقاليده وعاداته التي لا يجب أن تهمل ليؤتي بغيرها لا تتناسب مع ظرفه وبيئته، وذلك لمجرد أنها في بيئة متقدمة، وإلا فيصاب المجتمع بنكسة لا يستطيع الخروج منها... ولا يعني ذلك قفل جميع الأبواب في وجه التغيير، ولكن يجب اختيار الأحسن والأصلح الذي يناسب طبيعة وظروف المجتمع... إن الخروج من أزمة التخلف لا يعني أبداً اقتباس عادات وتقاليد الغير... إن التقدم بمعانيه وبمقاييسه المختلفة يختلف كثيراً عن مجرد تقليد الدول المتقدمة في عاداتهم ومعيشتهم وأسلوب حياتهم.

وبنظرة إلى المجتمع السعودي نجد أن مجتمعنا السعودي يحتاج منا الكثير، فهو مجتمع له دينه السمح... دين التوحيد ودين الحث على العمل... كما أن له عاداته وتقاليد وبعيابه الاقتصادية وهو يعتبر من المجتمعات الغنية بدخله وثروته البترولية وثوراته الأخرى.

ولكن ما حقيقة الأمور؟ فمن الناحية الاقتصادية نرى أن الثروة الرأسمالية أي البترولية التي يملكها المجتمع وهي محدودة وإن طال الزمن تتحول بالإنتاج إلى ثروات نقدية معرضة لانخفاض قيمتها نتيجة للتضخم الذي يسود الاقتصاد العالمي. ومن ثمَّ فزيادة الدخل في المملكة عن طريق إنتاج الزيت فقط وتضاعفه من سنة لأخرى لا يعني أننا أصبحنا دولة متقدمة اقتصادياً ولا يعني أيضاً كما تطلق علينا الدول الأخرى... (ولهم في ذلك مأرب) دولة غنية فالغنى مؤقت لو استمر الوضع على ذلك بدون تنمية... فتنمية المجتمع السعودي تحتاج إلى الكثير من الجهد في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى غير البترولية من صناعة وزراعة وخدمات كما يحتاج إلى تنمية الهياكل الأساسية اللازمة لعملية التنمية،،، ويحتاج أيضاً إلى حسن استغلال وتنمية القوى البشرية التي تعتبر عماد التنمية والعمل على رفع كفاءتها بالطرق المعروفة من تعليم وتدريب وزيادة الوعي، فالوعي بعملية التنمية وما تتطلبه له أثر كبير على نجاحها... وزيادة الوعي لدى المواطن بأن يعطي المجتمع مثلما يطلب هو من المجتمع، وهذا هو دور وسائل الإعلام المختلفة لإرشاد الفرد وإيجاد الإحساس لديه بأن دوره في عملية التنمية ضروري لنجاحها... كما أن التكيف مع الأوضاع الجديدة التي قد تستحدثها عملية التنمية تحتاج إلى توعية وتهيئة المجتمع لتقبلها والتفاعل معها بغية الاستفادة من مكاسب التنمية.



أسئلة الوحدة الرابعة

- س١: ما الفرق بين خصائص كل من التخلف والتقدم الاقتصادي؟
- س٢: هناك تقسيم للدول فيما يتعلق بالسكان والدخل والاحتياجات الأساسية، اذكر هذا التقسيم.
- س٣: اذكر مع الشرح العقبات التي تقع في طريق التنمية.
- س٤: عرف التنمية الشاملة، وما هي أهدافها؟ وما علاقة الفرد بها؟

الوحدة الخامسة

التخطيط الاقتصادي

التخطيط الاقتصادي

مقدمة:

أوضحنا في الوحدة الرابعة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة تتضافر وتتعاون فيها عوامل كثيرة تعمل جميعها على تغيير الهيكل البنائي الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع من أجل توفير الحياة الكريمة للفرد .

والسؤال الآن هو: هل يمكن تحقيق التنمية بدون تخطيط مسبق؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن تحقيق الهدف الذي تسعى وراءه عملية التنمية بترك الأمور للمبادرة الفردية بدون التدخل في شؤونها أو أنه لابد من أن يوجد هناك نوع من التخطيط المتعمد يرسم الطريق الذي يوضح أفضل المسالك لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أوضاعها الحالية إلى الأوضاع التي تهدف إليها عملية التنمية؟ للإجابة عن هذا السؤال نحاول في هذه الوحدة استعراض بعض التطورات في الأفكار الاقتصادية المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع. ثم نتحدث عن معنى التخطيط والخطة والعلاقة بين الخطة والميزانية العامة للدولة.

نبذة تاريخية عن التخطيط

لقد أخطأ الكثيرون عندما اعتقدوا أن التخطيط عرف فقط في العصر الحديث وبواسطة الدول الغربية واقتصادي الغرب وإن أكثر من أخذ بمبدأ التخطيط هي الدول الاشتراكية. ولكن ذلك غير صحيح، حيث إن القرآن الكريم أعطانا الدلائل الكثيرة التي لايدانها أي شك في أن أسلوب التخطيط للمستقبل على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع أمر لابد منه.

قصة نوح عليه السلام :

وأعظم دليل على ذلك ما فعله سيدنا نوح عليه السلام مع قومه عندما دعاهم للإيمان فكذبوه وأشركوا بالله تعالى، ويخبره الله بذلك ويطمئنه حيث يقول في كتابه العزيز:
قال تعالى: ﴿ وَأوحى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدَّ أَمَّنْ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (هود: ٣٦).

كما يخبره الله تعالى أيضاً بأن العذاب سيحل على الكفار الذين عصوا أمر الله ورسوله ولكي ينجو نوح ومن آمن معه من العذاب أمره الله تعالى ببناء السفينة، حيث يقول تعالى: ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٣٧) وَصْنَعِ الْفُلَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ (هود: ٣٧، ٣٨).

وهذا دليل واضح للتخطيط لما سيحدث في المستقبل، وهو أن الله تعالى أمر نوحاً عليه السلام ببناء السفينة، وحيث إن الفناء حاصل للمجتمع بكل ما فيه من إنسان ودواب ونبات إلا من قد آمن بالله وبرسوله نوح عليه السلام وركب في السفينة. فجاء أمر الله إلى نوح عليه السلام بأن يأخذ معه من كل زوجين اثنين لكي تعمر البشرية مرة أخرى بعد أن غيض الماء وقضى الأمر. ويقول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (هود: ٤٠).

قصة يوسف عليه السلام :

كذلك ما فعله سيدنا يوسف عليه السلام عندما دعاه ملك مصر من السجن وقص عليه رؤياه وفي ذلك يقول الله تعالى على لسان الملك: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخْرَىٰ بَسْتِ الْعَلِيِّ أَرْجِعْ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٤٦) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادًا يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا حَصَصْتُمْ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ﴿٤٩﴾ (يوسف: ٤٦ - ٤٩).

وجاء تفسير سيدنا يوسف عليه السلام بأنه يجب العمل على زراعة سبع سنين متتابعة. وهي السنوات المخصبة المشار إليها بالبقرات السمان على أن يترك الإنتاج في السنابل؛ لأن هذا يحفظه من السوس والمؤثرات الجوية فيما عدا ما تأكلون فانزعوه من سنابله واحتفظوا بالباقي للسنوات المجدبة والمشار إليها بالبقرات العجاف، وذلك إشارة واضحة للتخطيط للمستقبل نصح به سيدنا يوسف عليه السلام بما علمه الله من الحكم وتأويل الأحاديث.

وهكذا فإن القرآن الكريم أعطانا صوراً واضحة للتخطيط للمستقبل كما في قصة سيدنا نوح وقصة سيدنا يوسف عليهما السلام وغيرها من القصص والحوادث التي يضيق المجال عن حصرها. وما العبادات من صلاة وصوم وحج إلا نوع من التخطيط المنظم لحياة الإنسان المفروض عليه أن ينفذها في الحياة الدنيا بإحكام لكي يفوز بثواب الله تعالى في الآخرة.

عنصر التخطيط في هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام:

درست في مادة التاريخ قصة هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة. هل تستطيع أن تبين كيف خطط رسول الله ﷺ للهجرة؟
سجل ذلك على شكل عناصر، ثم ناقشه مع زملائك.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تبني أسلوب التخطيط في الاقتصاد الوضعي :

إذا حاولنا تتبع تبني أسلوب التخطيط في الاقتصاد الوضعي نلاحظ أن المبدأ الذي ساد فترة طويلة هو مبدأ الحرية الاقتصادية، بحيث لا يتدخل في النظام الاقتصادي أحد ويقصد بذلك تدخل الدولة، وذلك لأن الأفراد في المجتمع يعملون داخل المجتمع بتعاون فيما بينهم، ومع تشابك مصالحهم مع بعضهم البعض فإن قراراتهم ستكون حتماً في النهاية لصالح الجماعة. أما دور الحكومات فيقتصر على المحافظة على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وفض المنازعات والقضاء.

واستمر هذا الاعتقاد حتى جاء الكساد الكبير في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٣م ونادى الاقتصاديون بالتدخل في النشاط الاقتصادي لكي يتم علاج هذا الكساد، وبذلك أصبح تدخل الدول هو للعمل على علاج الأزمات الاقتصادية وتحاشيها بقدر الإمكان، ولكن مع تعقد الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر ونتيجة للعقبات التي تواجه الدول النامية لرفع مستوى معيشة أفرادها لم يعد نظام الاقتصاد الحر هو النظام المثالي في التطبيق لكي يحل هذه المشكلات التي تعانيها تلك الدول، فتدخل الدولة أصبح ضرورة تملئها تلك الظروف لكي تلعب الدور الرئيسي عن طريق وضع خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق الأهداف العليا للمجتمع، وبالتالي أيا كان نوع الاقتصاد الموجود في العصر الحاضر - رأسمالي، اشتراكي أو اقتصاد مختلط - يوجد هناك تدخل من قبل الحكومة في الاقتصاد الداخلي تختلف درجته بالطبع من نظام إلى آخر، وأصبح التخطيط في معظم المجتمعات الوسيلة المتبعة لإدارة عجلة التنمية.

معنى التخطيط

تعريف التخطيط

يعني التخطيط بمفهومه الاقتصادي أنه رسم السياسات ووضع الإجراءات التي تكفل استغلال الموارد المتاحة في المجتمع وفقاً لأولويات معينة تحدد على أساس مدروس لتحقيق أهداف المجتمع، كما توضح أفضل وأنسب الطرق لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أوضاعها الحالية إلى الأوضاع التي تهدف إليها عملية التنمية.

دلالات تعريف التخطيط :

وتعريف التخطيط بهذا المعنى يعطي دلالات من أهمها:

- 1- أنه ينفي وجود أية علاقة بين التخطيط وشكل النظام الاقتصادي الذي يتبع هذا الأسلوب ومن ثمّ فليس هناك أية علاقة أو ترادف بين الاشتراكية والتخطيط كما يدعي بعض الباحثين.
 - 2- إن مجال التخطيط لا يقتصر على الدول النامية فقط، وإنما الدول المتقدمة أيضاً تأخذ بأسلوب التخطيط كوسيلة لتنمية المجتمع.
 - 3- هناك فرق بين التخطيط والتنبؤ. فالتخطيط كما ذكرنا هو رسم سياسة اقتصادية واجتماعية عن طريق قرارات تتخذها الهيئة المنوطة بالتخطيط من أجل تحقيق الأوضاع التي تهدف إليها سياسة التنمية وتأخذ في اعتبارها بعض التنبؤات لما قد يحدث لبعض هذه القرارات أو نتيجة لبعض هذه القرارات.
- أما التنبؤ فهو عبارة عن الرؤية في المستقبل بناء على دراسات علمية سليمة وذلك بدون اتخاذ أي قرار في هذا الشأن.
- فمثلاً يمكن أن نتنبأ بأنه في العشر سنوات القادمة سيرتفع الدخل القومي بنسبة ٥٠٪ إذا توافرت عوامل معينة تؤدي إلى هذا المعدل من النمو. ولكننا في الوقت نفسه يمكننا أن نخطئ على أن نقوم بتوفير هذه العوامل نفسها لتحقيق هذا المعدل من النمو، ومن ثم فإن التنبؤ وسيلة من وسائل أو أداة من أدوات التخطيط.

ما هي الخطة؟

الخطة الاقتصادية والاجتماعية هي أداة التخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، وهي عبارة عن برنامج مفصل يحتوي على برامج اقتصادية وغير اقتصادية (اجتماعية - ثقافية - إعلامية) يتم تنفيذها وفق أساليب وتنظيمات وإجراءات كفيلة بتحقيق تلك الأهداف. والخطة تكون وليدة مجهود يمتد إلى عدة سنوات (سنتين في المتوسط) وكلما بنيت الخطة على حقائق واقعية تتماشى مع إمكانيات المجتمع وقدرته، وكلما بعدت عن النظريات المتكلفة والشعارات الزائفة وتوخت الدقة في الشرح وتفسير الأهداف وحققت الارتباط الحيوي بين السلطة المخططة والسلطات المنفذة، وكلما اهتمت بالعنصر الإنساني في التنفيذ جاءت محققة للأمال المعقودة عليها في تحقيق أهداف المجتمع. كما أنه يجب العمل على مراجعة الخطة وإعادة تصميمها على أساس مستمر تجاوباً مع التغيرات التي تحدث في الأوضاع السائدة وقت وضع الخطة، وهكذا فإنها تخضع للدراسة المتواصلة والمستمرة لإعادة التصميم لتحقيق الأمال المعقودة عليها.

مراحل إعداد الخطة

تمر عملية إعداد الخطة بمراحل عديدة حتى تصبح في صورتها النهائية القابلة للتنفيذ وهذه المراحل تختلف من مجتمع لآخر حسب النظام الاقتصادي والسياسي المتبع في الدول^(١) ولكن بصفة عامة تمر الخطة بالمراحل الرئيسية التالية:

١- مرحلة تحديد الأهداف والاستراتيجيات:

يتم في هذه المرحلة تحديد الأهداف التي ينشدها المجتمع (كرفع مستوى الدخل القومي، تنويع مصادر الدخل... إلخ) وتحديد الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف كما يتم أيضاً تحديد الفترة التي يمكن فيها تحقيق هذه الأهداف.

(١) في الوحدة التالية سنوضح مراحل إعداد الخطة في المملكة العربية السعودية.

٢- مرحلة جمع البيانات:

وهي المرحلة التي يتم فيها الإلمام بكافة الأوضاع السائدة في المجتمع، فيتم جمع البيانات عن السكان، الأيدي العاملة، مستوى الإنتاج، مستوى الاستهلاك، مستوى الادخار... إلخ). والهدف من هذه المرحلة هو حصر إمكانات المجتمع المادية والبشرية سواء داخلياً من داخل المجتمع نفسه أو خارجياً أي ما يستطيع المجتمع الحصول عليه من معونات ومساعدات من الدول الأخرى.

٣- مرحلة التحضير الفنية:

والتي يتم فيها وضع النماذج أو الموازين الخاصة بالمتغيرات الرئيسية في المجتمع كميزان القوى العاملة وتركيبية الإنتاج القومي على حسب القطاعات والأقاليم ومعرفة مدى تشابك القطاعات بعضها ببعض، فقطاع الزراعة مثلاً يعتمد على قطاع الصناعة وقطاع الصناعة يعتمد أيضاً على الزراعة وكلاهما يعتمدان على قطاع النقل والتخزين وهكذا. كل هذه الأمور يجب أن يتم الإلمام بها في هذه المراحل.

٤- مرحلة وضع الخطة في إطارها الأولي:

وتتم هذه المرحلة بالتشاور والنقاش بين الوزارة المعنية بالتخطيط والأجهزة الحكومية المختلفة، والقطاع الخاص. ويتم التنسيق بين الخطط والبرامج المختلفة لهذه الجهات حتى تصبح الخطة متناسقة ومتوازنة، بعد ذلك توضع الخطة في إطارها النهائي بواسطة لجنة مختصة بتوحيد الخطة بوزارة التخطيط.

٥- مرحلة اعتماد الخطة:

تعرض الخطة بعد وضعها في إطارها النهائي على السلطة العليا في البلاد كمجلس الوزراء، وذلك لاعتمادها، ثم تصبح بعد ذلك نافذة المفعول وملزمة لجميع الأجهزة والمصالح الحكومية والقطاع الخاص.

أنواع وتقسيمات الخطط الاقتصادية

أقسام الخطط الاقتصادية حسب البعد الزمني :

الخططة طويلة الأجل:

وتمتد إلى حوالي ٣٠ سنة وهي التي توضح المعالم الرئيسية لمسيرة الاقتصاد الوطني خلال عشرات السنين المقبلة، كما تشير أيضاً إلى أهم التغيرات المرغوبة أو المتوقعة في هيكل أو كيان المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، وذلك في المدى الطويل.

الخططة متوسطة الأجل:

وتتراوح مدتها من ٤ - ٧ سنوات وعادة تكون خمس سنوات، وتعتبر هذه الخططة جزءاً من الخططة الطويلة الأجل، وتتناول أهم المشروعات التي تتعهد الدولة بتنفيذها ومن ثم تشتمل على تفصيلات أكثر وأدق من النوع السابق.

الخططة قصيرة الأجل أو السنوية:

ومدتها سنة واحدة، وهذه تعتبر جزءاً من الخططة المتوسطة الأجل، أي أن الخططة المتوسطة تتجزأ إلى خطط سنوية تحتوي على تفاصيل أكثر وتتحدد فيها المشاريع بأقصى دقة ممكنة، وتدخل ضمن ميزانية الحكومة السنوية، ومن ثم يصبح لها قوة القانون.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما طالت مدة الخططة، كانت النتائج المتوقعة تقريبية وبعيدة المنال والعكس صحيح، وذلك لكثرة المتغيرات مع مرور الزمن.

ملاحظة:

تختلف مدة كل نوع من أنواع الخطط (طويلة الأجل، متوسطة الأجل، قصيرة الأجل) باختلاف مستوى الخططة وطبيعة النشاط المخطط له، فقد تكون الخططة قصيرة الأجل على مستوى الدولة هي سنة، بينما الخططة قصيرة الأجل على مستوى مصنع هي ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، كما أن

مدى الخطة متوسطة الأجل لنشاط يحتاج إلى وقت طويل لتظهر نتائجه كالتعليم يمكن أن تكون سبع سنوات، بينما نجد أن الخطة متوسطة الأجل لزيادة الإنتاج في حدود الطاقة الإنتاجية لمصنع قوائم قد تكون مدتها سنة.

أقسام الخطط من حيث درجة الشمول :

خطط شاملة:

الخطط الشاملة هي التي تغطي كل قطاعات الاقتصاد الوطني بمعنى أن الخطة تشتمل على كل من القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص، بحيث تصدر في إطار يتم في نطاقه بحث الحاجات والموارد والإمكانات المتوافرة في الاقتصاد ككل، ودور كل قطاع في تحقيق الأهداف الموضوعية في الخطة، وتتميز الخطة الشاملة بأنها تصدر في صورة متكاملة ومتناسقة بين القطاعات المختلفة، بحيث يكون في الإمكان تحقيق الأهداف المرسومة.

خطط قطاعية:

وهي أن تغطي الخطة قطاعاً من قطاعات الاقتصاد الوطني كأن تضع الدولة خطة خاصة لقطاع الزراعة وخطة خاصة لقطاع الصناعة أو قطاع النقل، ويتم ذلك بدون تنسيق بين هذه الخطط الجزئية كما هو في الخطة الشاملة للاقتصاد ككل. ويعاب على هذا النوع من التخطيط غياب النظرة الشاملة للاقتصاد الوطني ككل، مما يؤدي إلى حدوث اختناقات ومشكلات تعترض عمليات التنفيذ وقد تؤدي إلى عرقلة برامج التنمية.

خطط على مستوى المشروع:

وهو أن توضع خطة تغطي مشروعاً معيناً أو مرفقاً من المرافق مثل وضع خطة للموانئ أو تطوير السكك الحديدية أو صناعة البتروكيماويات، وهذا النوع من التخطيط قد يتم كلبنة أولية في طريق التخطيط القطاعي ثم التخطيط الشامل، وتلجأ إليه الدول أحياناً عندما لا تتوافر لديها الإمكانيات البشرية والمالية والإحصائية اللازمة لوضع خطة شاملة تغطي الاقتصاد الوطني ككل.

العلاقة بين الخطة والميزانية

الميزانية العامة للدولة عبارة عن جدول أو بيان يوضح إيرادات الدولة ونفقاتها لسنة مقبلة، ومن ثمّ فهي تعتبر خطة الحكومة التي تحتوي على برامج اقتصادية واجتماعية لفترة سنة مقبلة، وهي لذلك يجب أن ترتبط بالخطط الاقتصادية. والخطة المتوسطة الأجل (الخمسية) مثلاً توضح البرامج والمشروعات المزمع القيام بها لتطوير المجتمع خلال فترة الخمس سنوات القادمة، وهذه البرامج والمشروعات يتم تنفيذها على مراحل، وهذه المراحل يتم اعتمادها في الميزانية السنوية للدولة، وعليه فإن الخطة متوسطة الأجل تترجم إلى خطط سنوية تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة. ولأهمية الميزانية العامة للدولة ولوجود هذا الارتباط الوثيق بينها وبين الخطة الاقتصادية والاجتماعية؛ فسنناول في الجزء التالي شرحاً موجزاً عن مراحل إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية بالمملكة ثم بعد ذلك نستعرض هيكل الميزانية العام في المملكة.

مراحل إعداد الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

١- مرحلة الإعداد أو التحضير:

تتولى إدارة الميزانية العامة بوزارة المالية إعداد التقديرات التفصيلية لمختلف عناصر الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية المقبلة، وذلك بالتنسيق مع إدارات الميزانية بالوزارات والمصالح الحكومية المختلفة حتى يتم التوصل إلى مشروع ميزانية الدولة في إطار السياسة المالية للدولة.

٢- مرحلة إقرار الميزانية:

بعد الانتهاء من مشروع الميزانية ترفع الميزانية العامة للدولة بواسطة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء، حيث تشكل لجنة وزارية تضم وزير المالية وبعض الوزراء لدراسة مشروع الميزانية بشكل تفصيلي قبل عرضه على مجلس الوزراء، وبعد الانتهاء من إقراره من هذه اللجنة الوزارية يعرض مشروع الميزانية على مجلس الوزراء ويتم إقراره ثم يرفع لجلالة الملك لإصدار المراسيم اللازمة لتنفيذها.

٣- مرحلة تنفيذ الميزانية:

يمثل إصدار المرسوم الملكي للميزانية نقطة البدء في إجازة تنفيذ الميزانية بواسطة الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. هذه الإجازة تنحصر في إطار ما تتضمنه الميزانية من تقديرات للنفقات والإيرادات العامة. بمعنى أن التصديق على الميزانية يمكّن الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة من استخدام الاعتمادات المخصصة لها والصرف منها على أوجه النفقات المختلفة وفقاً للقواعد والتعليمات المالية المقررة.

٤- مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية:

يوجد بالمملكة نوعان من الرقابة على تنفيذ الميزانية للتأكد من التزام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بالقواعد والتعليمات المالية للدولة.

الأول: الرقابة قبل الصرف: وتقوم بها وزارة المالية بواسطة ممثليها الماليين الموزعين في مختلف الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة، وذلك بجانب ما قد تضعه هذه الإدارات الحكومية من قواعد وأسس للرقابة على حساب هيكلها التنظيمي.

الثاني: الرقابة بعد الصرف: ويتولاها ديوان المراقبة العامة وهي رقابة على مدى التزام الإدارات الحكومية المختلفة بالنظم واللوائح الخاصة بتنفيذ الميزانية.

هيكل الميزانية العامة للمملكة

يتمثل هيكل الميزانية العامة للمملكة في تقسيم الميزانية إلى قسمين رئيسيين: قسم يخص النفقات وقسم يخص الإيرادات ويقسم كل منهما إلى عدة أبواب كما يلي:

النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة إلى أربعة أبواب ويحتوي كل باب على عدد من البنود كما يلي:

الباب الأول:

الرواتب والأجور والبدلات ويشمل كلا من رواتب الموظفين والمستخدمين وأجور العمال ورواتب وتكاملات المتقاعدين والمكافآت والبدلات (السكن، الانتقال، التفرغ، والتمثيل وغيرها من البدلات الخاصة بالميزانية).

الباب الثاني:

المصروفات العامة وتشتمل على نفقات الانتقال والسفر ولوازم التشغيل والأثاث والمعدات والسيارات والآلات والخدمات التعاقدية (العقود، التدريب والإيجار أو الإسكان) ونفقات الاتصال (كالبرق والبريد والهاتف) والمرافق العامة (المياه والكهرباء) والنفقات المختلفة (كنفقات الحفلات).

الباب الثالث:

المصروفات الأخرى وتشتمل على المصروفات المتنوعة كنفقات المنظمات الدولية والإعانات وإعانات المؤسسات ذات الميزانية المستقلة والإعانات الخارجية وإعانات البلديات والمصروفات الخاصة كنفقات العلاج والرسوم الدراسية والتدريب وإعانات الطلبة.

الباب الرابع:

المشاريع: ويحتوي على قيمة الاعتمادات المخصصة للمشروعات وهذه أشبه بميزانية التنمية في الدول الأخرى ولا يشترط فيها السنوية، إذ إن المشروعات ربما يمتد عمرها إلى أكثر من عام. وتمثل النفقات على المشاريع في المملكة حوالي ثلثي إجمالي النفقات في الميزانية العامة للدولة، ففي عام ١٣٩٥ / ١٣٩٦هـ وصلت تقديرات إجمالي النفقات في المملكة ١١٠٩٣٥ مليون ريال منها ٧٤٣٧٩ مليون ريال اعتمد للإنفاق على المشاريع أي ٦٧٪ من إجمالي النفقات العامة. وفي عام ١٤٠٠ / ١٣٩٩هـ وصلت تقديرات إجمالي النفقات ١٦٠,٠٠٠ مليون ريال، منها ١٠٥٦٨٠ مليون ريال اعتمد للإنفاق على المشاريع أي ٦٦,١٪ من إجمالي النفقات العامة^(١).

ويأتي هذا الاهتمام بالمشاريع ليعكس الجهود التي تقوم بها الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني عن طرق القيام بالمشروعات التي تؤدي إلى توسعة القاعدة الإنتاجية من صناعية وزراعية ولتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو البترول، بالإضافة إلى الإنفاق على مشروعات التعليم والتدريب التي تعمل على تنمية القوى البشرية السعودية وتأهيلها لتأخذ دورها الحيوي في تطوير وتنمية المجتمع.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي - النشرة الإحصائية - العدد الأول ١٤٠٠ ص ٩١.

الإيرادات العامة:

وتشتمل الإيرادات العامة في المملكة على ما يلي:

١- ريع الزيت:

وهي الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من إنتاج الزيت من الشركات العاملة في قطاع الزيت.

٢- الضرائب: وتشتمل على:

أ- ضريبة الدخل: وهي الضريبة المحصلة من الشركات العاملة في المملكة وتأتي معظمها من شركات الزيت وكانت هناك ضرائب على دخول الأفراد غير السعوديين العاملين بالمملكة ولكن صدر مرسوم ملكي في عام ١٣٩٤هـ بإلغاء هذه الضريبة.

ب- ضريبة المنتجات البترولية.

ج- الضرائب أو الرسوم الجمركية: وهي الضرائب المفروضة على واردات المملكة من الخارج.

د- ضريبة النقل: وتضم دخولية السيارات.

٣- رسوم الخدمات:

وهي الرسوم التي يدفعها المواطنون مقابل الحصول على خدمة مثال ذلك، رسوم الموائى والبلديات.

٤- الأوراق ذات القيمة:

كالمطبوعات الحكومية مثل رخصة القيادة والعمل والإقامة والجوازات.

٥- المبيعات الحكومية.

٦- الإيجارات والأقساط:

وتضم إيجارات أملاك الدولة وأقساط مساكن الموظفين.

٧- الزكاة.

٨- الإيرادات المتنوعة:

كعوائد الاستثمار الخارجية والجزاءات والغرامات والإيرادات الأخرى.

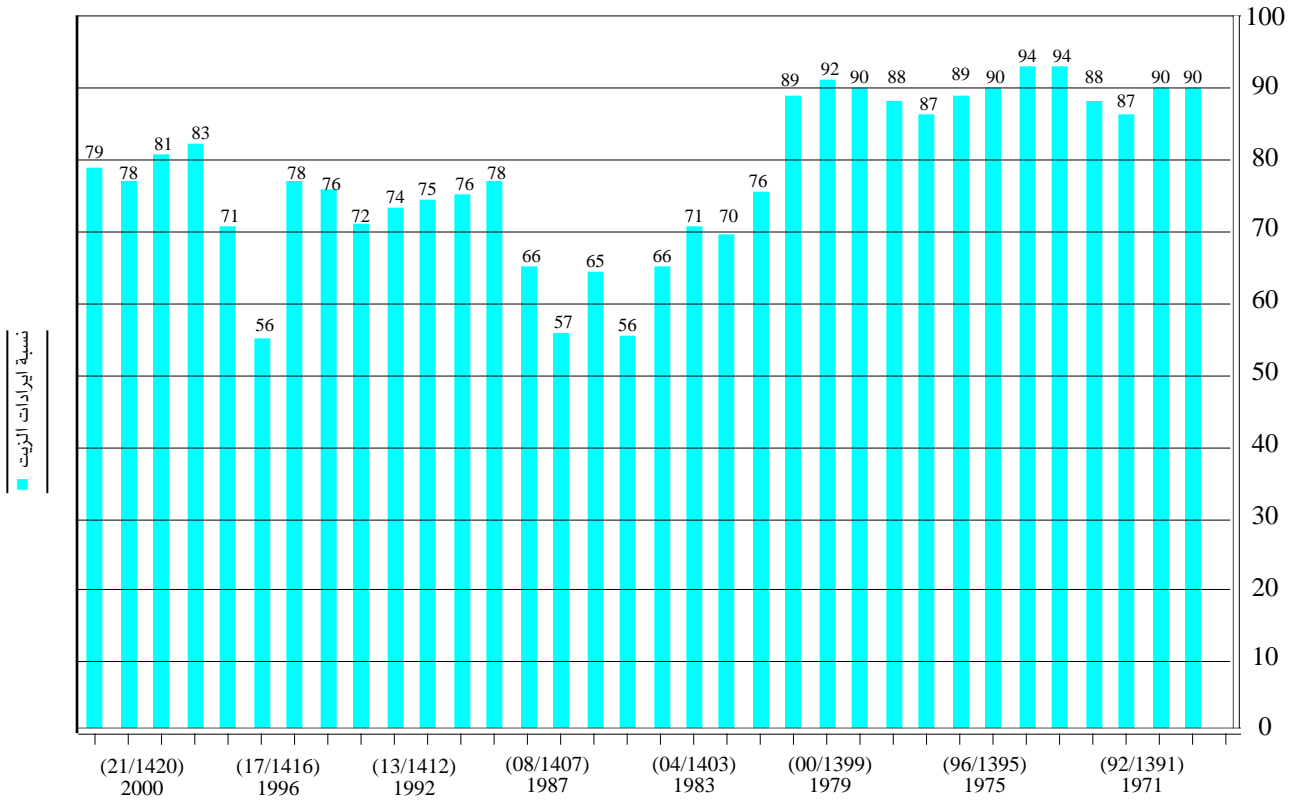
وتعتبر إيرادات الزيت أهم بنود الإيرادات، حيث بلغت هذه الإيرادات حوالي ٧٩٪ من إجمالي

الإيرادات العامة للدولة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ كما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية للدولة (بملايين الريالات)

العجز الفعلي / الفائض	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات			السنة
		الإجمالي	إيرادات أخرى	إيرادات الزيت	
1522	6418	7940	818	7122	(91/1390) 1970
21600	81784	103384	9903	93481	(96/1395) 1975
111530	236570	348100	28795	319305	(01/1400) 1980
50439-	184004	133565	45140	88425	(06/1405) 1985
140838-	457477	316639	70342	246297	12/1411 - 11/1410
27443-	173943	146500	40772	105728	(16/1415) 1995
22743-	235322	258065	43641	214424	(21/1420) 2000
26981-	255140	228159	44244	183915	(22/1421) 2001
20500-	233500	213000	46900	166100	(23/1422) 2002
36000	257000	293000	62000	231000	(24/1423) 2003

الرسم التالي يبين نسبة مساهمة إيرادات الزيت في إيرادات الدولة



المصدر: موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على الإنترنت www.sama.gov.sa



أسئلة الوحدة الخامسة

- س١: تكلم باختصار عن تاريخ التخطيط.
- س٢: عرف التخطيط، وما الدلالات التي يعطيها هذا التعريف؟
- س٣: عرف الخطة. واذكر مع الشرح مراحل إعدادها.
- س٤: تنقسم الخطة حسب البعد الزمني إلى أقسام. أذكرها مع الشرح.
- س٥: هل هناك علاقة بين الخطة والميزانية؟ علل إجابتك.
- س٦: اذكر مع الشرح مراحل إعداد الميزانية في المملكة.
- س٧: مما يتكون هيكل الميزانية العام في المملكة؟

المراجع العربية

- ١- د. اسماعيل محمد هاشم - مذكرات في النقود والبنوك- دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٦م.
- ٢- د. عيسى عبده - بنوك بلا فوائد- دار الاعتصام، ١٩٧٧م.
- ٣- د، غريب الجمال -المصارف وبيوت التمويل الإسلامي- دار الشروق، جدة.
- ٤- د. محمد زكي شافعي -مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٥- محمد الفيصل آل سعود- البنوك والتأمين في الإسلام- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- ٦- د، يوسف خليل يوسف وسماح رافع محمد -الحديث في علم الاقتصاد والاجتماع. مكتبة غريب.
- ٧- د. أحمد عبدالعزيز النجار، محمد اسماعيل إبراهيم، محمود نعمان الأنصاري- ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٣٩٨هـ.
- ٨- الدعوة «شبكة من البنوك الإسلامية» العدد ٧٩٢ جمادى الآخرة ١٤٠١هـ، ص ٤-٥.
- ٩- مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.
- ١٠- وزارة التخطيط -خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ وخطة التنمية الثالثة ١٤٠٥هـ.
- ١١- د. فايز إبراهيم الحبيب - مذكرة التنمية الاقتصادية- الجزء الأول/ ١٤٠٠/١٤٠١هـ مؤسسة الأنوار - الرياض.
- ١٢- د، فايز إبراهيم الحبيب ود. إبراهيم السيد حمودة -الإطار العام للتخطيط- مؤسسة الأنوار الرياض.
- ١٣- د. فايز إبراهيم الحبيب ود. السيد عبدالعزيز دحية -الدخل القومي والتجارة الخارجية، مطبعة المدني ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).
- ١٤- البنك الدولي للإنشاء والتعمير - تلبية الاحتياجات الأساسية- عرض شامل سبتمبر ١٩٨٠م.
- ١٥- البنك الدولي للإنشاء والتعمير - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ - ١٩٨٠م.
- ١٦- مركز الأبحاث والتنمية الصناعية - دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية- الطبعة الخامسة، الرياض ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).
- ١٧- د. يونس البطريق د. أسامة عبدالرحمن - ميزانية الدولة في المملكة العربية السعودية - المكتب المصري الحديث - القاهرة.

المراجع الأجنبية

- 1- Campbele. colin D. and Camphele, rosemary G. An Intoduction to money and Banking Hoil- Rinehart winston Inc. 1972.
- 2- Chandler, lester V. The Economics of Money and Banking Harper and Row. Publishers. 1969.
- 3- Doolittle, jesse S. Energy: a Crish-asilemmn or just another problem? Matrix Publishers, Inc. 1977.
- 4- Dorf. Richard C. Energy, Resources, and Policy addison-wosley Publishing company, Inc. 1978.
- 5- Garvey, Gerald. Energy, Ecology, Economy W.W. Norton and company. Inc. 1972.
- 6- Kindleberger, Charles P. international Economics, Richard D.Irwin, Inc. 1963.
- 7- McConnel, Camphell R. Economies: Principles, Problems and Policies. McGraw-Hill Book company 1969.
- 8- Samuelson, Paul A. Economics, McGraw-HillBook company. 1973.
- 9- Sinder. Delbert. A. Intouctin to International Economics. Richars r Irwin. Inc. 1963.
- 10- Todaro, Michael P., Economies Development, in the Third world. longmen Group ltd., london.
- 11- Meier, G,M, And R.E. Baldwin, Economics Development Newyork: John Wiley and Sons 1965.
- 12- Morawetz, David, Twenty Five years of Ecomies Development 1950 to 1975, The world Bank. Washington, 1977.
- 13- Kindleberger, Economics Development, Mcgraw-Hill Book and Co., New York, Second Ed., 1965.
- 14- Meier, G. M. Leading Issues in Economics Development, Third Ed Oxford University Press, 1976.

فهرس المحتويات

الفصل الدراسي الأول

٥ مقدمة
	الوحدة الأولى: النقود والبنوك
	أولاً: النقود:
١٠ ١-١- المقايضة
١١ ٢-١- مصاعب المقايضة
١١ ٣-١- تعريف النقود
١٢ ٤-١- وظائف النقود
١٣ ٥-١- أنواع النقود
١٥ ٦-١- لمحة موجزة عن تاريخ المملكة النقدي
	ثانياً: البنوك:
١٨ ١-٢- البنوك التجارية
١٨ ٢-٢- أهداف البنوك التجارية
٢١ ٣-٢- وظائف البنوك التجارية في المملكة
٢٢ ٤-٢- تطور البنوك التجارة في المملكة
٢٢ ١-٣- البنوك المركزية
٢٣ ٢-٣- أهداف البنك المركزي
٢٤ ٣-٣- وظائف البنوك المركزية
٢٥ ٤-٣- مؤسسة النقد العربي السعودي
٢٧ ١-٤- البنوك الإسلامية
٢٧ ٢-٤- أهداف البنوك الإسلامية
٢٨ ٣-٤- وظائف البنوك الإسلامية
	الوحدة الثانية: التجارة الدولية:
٢٣ ١- أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية
٢٦ ٢- أسباب قيام التجارة الدولية
٢٩ ٣- ميزان المدفوعات
٢٩ ١-٣- أقسام ميزان المدفوعات
٤٢ ٢-٢- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

٤٤	٤- سعر الصرف
٤٥	٤-١- كيفية تحديد أسعار الصرف
٤٧	٥- القيود على التجارة الدولية
	الوحدة الثالثة: المشكلات الاقتصادية:
٥٢	أولاً: التضخم:
٥٣	١-١- أسباب التضخم
٥٥	١-٢- آثار التضخم
٥٧	١-٣- وسائل معالجة التضخم
٥٨	ثانياً: الانكماش
٥٨	١-٢- أسباب الانكماش
٥٩	٢-٢- آثار الانكماش
٦٠	٢-٣- وسائل معالجة الانكماش
٦١	ثالثاً: أزمة الطاقة
٦٣	١-٣- مصادر الطاقة
٦٥	٢-٣- مشكلة الطاقة
٦٦	٣-٣- حل مشكلة الطاقة

الفصل الدراسي الثاني

الوحدة الرابعة: التنمية الاقتصادية والعقبات التي تقف في طريقها:

٧٢	مقدمة
٧٣	١- التخلّف والتقدم وخصائص كل منهما
٧٣	١-١- خصائص التخلّف الاقتصادي
٧٥	١-٢- خصائص التقدم الاقتصادي
٧٩	٢- العقبات التي تقف في طريق التنمية
٧٩	١-٢- الحلقة المفرغة للفقر
٨٠	٢-٢- مشكلة التبعية الاقتصادية
٨٠	٢-٣- الضغوط السكانية
٨٢	٢-٤- الموارد الطبيعية
٨٢	٢-٥- عدم الاستقرار السياسي وجمود العادات والتقاليد الاجتماعية
٨٤	٢-٦- ضعف الجهاز الإداري
٨٤	٢-٧- صعوبة تطبيق أو استخدام تكنولوجيا الدول المتقدمة
٨٦	٣- معنى التنمية الشاملة

الوحدة الخامسة: التخطيط الاقتصادي:

٩٢ مقدمة
٩٢	١- نبذة تاريخية عن التخطيط
٩٦	٢- معنى التخطيط
٩٧	٣- الخطة
٩٧	٤- مراحل إعداد الخطة
٩٧	٤-١- مرحلة تحديد الأهداف والاستراتيجيات
٩٨	٤-٢- مرحلة جمع البيانات
٩٨	٤-٣- مرحلة التحضير الفنية
٩٨	٤-٤- مرحلة وضع الخطة في إطارها الأولي
٩٨	٤-٥- مرحلة اعتماد الخطة
٩٩	٥ - أنواع وتقسيمات الخطط الاقتصادية حسب البعد الزمني
٩٩	٥-١- الخطة طويلة الأجل
٩٩	٥-٢- الخطة متوسطة الأجل
٩٩	٥-٣- الخطة قصيرة الأجل أو السنوية حسب درجة شمول الخطة
١٠٠	٥-٤- خطط شاملة
١٠٠	٥-٥- خطط قطاعية
١٠٠	٥-٦- خطط على مستوى المشروع
١٠١	العلاقة بين الخطة والميزانية
١٠١	٧- مراحل إعداد الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية
١٠١	٧-١- مرحلة الإعداد أو التحضير
١٠١	٧-٢- مرحلة إقرار الميزانية
١٠٢	٧-٣- مرحلة تنفيذ الميزانية
١٠٢	٧-٤- مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية
١٠٢	٨-١- النفقات العامة
١٠٤	٨-٢- الإيرادات العامة
١٠٧	المراجع العربية
١٠٨	المراجع الأجنبية

